الفصل الثالث

التغيرات الاقتصادية وأثرها علي التعليم في مصر خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٨

أولا : مرحلة الانفتاح الاقتصادى ١٩٧٤-١٩٨١ .

ثانيا: مرحلة الاصلاح الاقتصادى ١٩٨١-١٩٩٠

ثالثا: مرحلة الاصلاح الاقتصادى فى التسعينيات ١٩٩١-١٩٩٨

انعكاسات الأوضاع الاقتصادية على التعليم في مصر

رابعا: مشكلة البطالة وعلاقتها بالتعليم

خامسا: متوسط دخل الفرد وعدالة التوزيع .

الفصل الثالث

التغيرات الاقتصادية وأثرها

على التعليم في مصر خلال الفترة (٧٤-٩٨)

شهد مفهوم التنمية تطورا من اقتصارد على التنمية الاقتصادية. ومؤشراتها المادية وأثر التنمية الاجتماعية عليها إلى ظهور مفهومين جديدين في الستينيات. هما رأس المال البشري، وتنمية الموارد البشرية، ولكن في ظل النظرة الاقتصادية السابقة لم يتعد الإنسان مجرد كونه مورداً اقتصادياً شأنه شأن باقي الموارد الاقتصادية . وبالتالي ينحصر هدف الاستثمار فيه على تعظيم قدراته الإنتاجية ، مما انعكس على سياسات التعليم. فازداد الاهتمام بالتعليم المهني، ومراكز التدريب، واعتبر التعليم استثمارا اقتصاديا له عائده . كما تم التركيز في برامج التنمية على الفترة العمرية المنتجة دون باقي المراحل . وكان من نتيجة ذلك أن عانت المجتمعات وبالذات في الجنوب من اتساع الفجوة بين الأثرياء والأغنياء ، وتشوه التوزيع السكاني. وخطط التنمية بين الريف والحضر ، مما أفرز العديد من المشاكل الاجتماعية ، كالتلوث البيئي، والسكن العشوائي. والصور المختلفة للجريمة، والتطرف والاغتراب [١]، وكرد فعل لاستمرار القصور والتشوه والإحباط في عوائد النمط الاقتصادي للتنمية أخذت تظهر في أدبيات التنمية العالمية مقولة أن الإنسان هو هدف التنمية النهائي ، وأنه هو صانعها ووسيلتها في الوقت نفسه . وقد تم صياغة هذه المقولة في هدف " بناء الإنسان " أو التنمية الاجتماعية ." أو " التنمية البشرية [٢]" التي تعني التنمية بالناس ومن أجل الناس [٣] فالإنسان هو محور التنمية التي تسعي لتوفير حقوق الإنسان، والحفاظ على كرامته بتوفير حاجاته المادية، والمعنوية مما يستلزم تنمية كل طاقاته . فهو في نفس الوقت فاعلها، ومنظمها. وساسها ومطورها، ومجددها، ومبدع سياسات وإجراءات جديدة للنهوض بها وبمعدلات إنجازاتها، وبالتالي فهو هدف ووسيلة لجهود التنمية وسياساتها [٤]التي تتداخل فيها كل أنظمة المجتمع اجتماعية واقتصادية وثقافية [٥].

وعلى اعتبار أن التربية هي وسيلة إعداد الإنسان لتحقيق أهداف مجتمعه [٦]، فإن رسالة التربية تتحدد في سياق التنمية البشرية على أرض واقع المجتمع بكل تفاعلات أنظمته المختلفة [٧] . لذلك فإن دراسة هذا التفاعل تسهم في تحديد دور التربية. والمهام المطلوبة منها لتحسين حياة البشر . لذلك يهدف هذا الفصل تتبع التغيرات الاقتصادية ، وما أفرزته من آثار على التعليم في مصر في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٨ . حيث إن التعليم أحد وسائل التربية في المجتمع، ولأن هذه الفترة شهدت تحولاً جذريا في سياسات التنمية من سياسات اشتراكية إلى سياسات رأسمالية، تعتمد على قوى السوق نتيجة اتباع مصر

---

(١) حامد عمار : مقالات في التنمية البشرية العربية " (القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ١٩٩٨) ، ص ٣٢، ٣٣.

(٢) حامد عمار : " في التوظيف الاجتماعي للتعليم " (القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتب ، ١٩٩٦ ، ص : ١٥.

(٣) ج . م . ع ، معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ ، ص : ٥.

(٤) حامد عمار : مقالات في التنمية بشرية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٦.

و ج . م . ع ، الهيئة العامة للاستعلامات " مبارك والتنمية الاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٩٣ " ، ص : ٦

(٥) حامد عمار مقالات في التنمية بشرية العربية " مرجع سابق ، ص ١٦.

و عبد الباسط محمد حسن : " التنمية الاجتماعية " ط٥ (القاهرة مكتبة وهبة ، فبراير سنة ١٩٨٨) ، ص ١٣.

(٦) سعيد اسماعيل على وزينب حسن : " دراسات في اجتماعيات التربية " ط ٢ (القاهرة ، دار الثقافة لنضاعة والنشر ، ١٩٨٠)، ص ص : ٥-٧.

(٧) حامد عمار : " احوال الانسان في ربوع مصر ومؤشراتها في مطلع التسعينات " (محاضرة تذكارية في المؤتمر العلمي الرابع عشر " التعليم والإعلام " كلية التربية جامعة عين شمس ورابطة تربية الحديثة ، الفترة ١١-١٣ يونيو ١٩٩٤) ص " ص٢-٤ .

لسياسة الانفتاح الاقتصادي. وما تلاه من سياسات الاصلاح الاقتصادي ، فقد تم تقسيم هذه الفترة الزمنية إلى ثلاث مراحل هى [1] :

١- الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤ - ١٩٨١)٢٠- الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات (١٩٨١-١٩٩٠)

٣- الاصلاح الاقتصادي في التسعينيات (١٩٩١ -١٩٩٨) وهي ما تزال مستمرة حتى الآن .

وسيتم تناول ما حدث من تغير اقتصادي في هذه المراحل وارتباطه بكل من مشكلة البطالة ومتوسط دخل الفرد وعدالة التوزيع ، وأثر كل منها على التعليم خلال فترة الدراسة .

أولا : مرحلة الانفتاح الاقتصادى (١٩٧٤ -١٩٨١)

ليس ثمة تعريف محدد لماهية الانفتاح الاقتصادي إذ تباينت رؤي متناوليه ، فالبعض تناوله كسياسة بصورة إجمالية مختصرة في حدود علاقته بالأنظمة السياسية والاجتماعية المحيطة به ، والبعض الآخر تناوله من الوجهة التطبيقية له داخل النظام الاقتصادي .

فالفئة الأولي تعرفه بأنه ظاهرة تحول مجتمعي شامل بكل أبعادها وآثارها فيما يتعلق بنسق القيم في المجتمع. وبالشخصية القومية ،بل وبمصفوفة القوى الاجتماعية [2] ولذا فإن " الانفتاح هو تعبير طبيعي عن قوي مصالح اجتماعية تبلورت في مصر نتيجة لفشل التحول الاشتراكي خلال الستينيات، وتحول هذه القوي من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية القطاع الخاص [3]، والمقصود فيه هو التغيير الشامل للاقتصاد المصري. فهو جوهر استراتيجية المرحلة التاريخية التى بدأت في مصر عقب حرب أكتوبر [4] .

وبتلك التعريفات لماهية الانفتاح. يتضح أنه سياسة تناقض سياسة الاشتراكية التي اتبعتها الدولة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.ويؤكد هذا المعني رأى ممدوح سالم رئيس الوزراء الأسبق في ضرورة الانفتاح بأن الأصل هو إباحة الاستثمار ، وكل شرط هو قيد وكل قيد هو انغلاق [5] ،وكان يقصد بالانغلاق كل القيود التي وضعتها القوانين الاشتراكية علي الاستثمار، ويتفق هذا الرأي مع ما سبق من ضرورة التحول إلى الرأسمالية كاقتصاد وكمذهب فكرى اجتماعي، والتخلي عن الاشتراكية التي كانت المذهب الاقتصادى السائد في فترة/قبل الدراسة .

وتعرفه الفئة الثانية علي أنه تشجيع وجذب، وحفز لرأس المال الأجنبي والعربي علي الاستثمار في مصر ، وفتح الباب أمام القطاع الخاص، ليضطلع بدور فعال في التنمية الشاملة للبلاد ، وإزالة كافة

---

[1] احمد ماهر : دليل المدير في التخصخصة " (مركز التنمية الادارية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، د . ت) ، ص : ٢٠٢ .

[2] جودة عبد الخالق (محرر) : " الانفتاح الجذور – الحصاد – المستقبل (القاهرة) (المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ، ص ص ١٨-١٩ .

[3] المرجع السابق ص : ٣٦.

[4] فؤاد مرسي : هذا الانفتاح الاقتصادي " (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ ، ص : ١٥٦.

[5] المرجع السابق ، ص : ١٥٩ .

القيود على التبادل التجاري استيرادا وتصديرا، وتحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال ،والتكنولوجيا المتقدمة. ويكون ذلك في ضوء الخطط الاقتصادية المصرية [١] .

ويتضح من هذا أن الاهداف العامة لسياسة الانفتاح الاقتصادى تتمثل في : [٢]

١- تعظيم قدرات الاقتصاد المصرى

٢- زيادة الدخل القومي

٣- تحقيق عدالة في توزيع الدخل بما يعود على الإنسان المصرى في الريف والحضر بالفائدة المرجوة، وهى رفع مستوى المعيشة، وتحقيق الكفاية الاقتصادية لكل المواطنين ،وبالتالى تقريب الفوارق بين الطبقات. ويعني ذلك كله الانتقال من مجتمع الكفاف إلى مجتمع الكفاية، ثم مجتمع الوفرة، وأخيرا مجتمع الرفاهية .

ويتم ذلك عن طريق " خلق علاقات متوازنة مع مختلف دول العالم ،وإقامة جسور لتبادل المصالح بينها بما يساعد على توفير الموارد اللازمة لتمويل مشروعات التنمية ،وجذب رؤوس الأموال العربية. والاجنبية، والتكنولوجيا الغربية من خلال التعاون في إقامة مشروعات مشتركة " [٣]

إن حقبة السبعينيات كان لها الأثر المميز على الاقتصاد المصري. إذ مر خلالها في ظروف الندرة الشديدة. والوفرة النسبية معا [٤] وعلى ذلك تنقسم فترة السبعينيات إلى فترتين رئيسيتين: الأولى من ١٩٧٠/٦٩ وحتى ١٩٧٣، وهي فترة الندرة،والثانية من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٨٢، وهى الفترة التي شهدت عوامل الانفراج ومؤشرات التحسن النسبي [٥] وقد امتد الوصف إلى عام ١٩٨٢، لتتم دراسة اقتصاد مصر قبل الخطة الخمسية الأولي ٨٢/٨٣-٨٦/١٩٨٧، والفترة الثانية .هى محل اهتمام الدراسة الحالية. حيث إنها أعقبت فترة شهدت قصورا كبيرا في الموارد الإنتاجية عن ملاحقة الطلب عليها، ولم يزد معدل نمو ناتج القطاعات السلعية عن النمو السكاني إلا بنسبة ضئيلة للغاية ،وتخلف معدل التنمية الزراعية عن معدل النمو السكاني، وشهد قطاع الصناعة أقل معدل خلال العقدين السابقين، وصاحب الانخفاض في نمو كل أنشطة الإنتاج نمو محدود للغاية في الواردات السلعية ،ولم يتحقق أى تحسن في مستوي المعيشة. فقد كانت تلك السنوات أشد السنوات التي مرت بها البلاد ندرة

---

[١] المرجع السابق . ص: ١٦٢- ١٦٣ بالإضافة الى من :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" موقف الانفتاح الاقتصادى في ج.م.ع حتى٨١/١٠/٣١ " (القاهرة مايو ١٩٨٢)، ص:١٣ .
- جلال امين : التحول الى الانفتاح (العوامل الخارجية) " في جودة عبد الخالق (محرر) :" الانفتاح (الجذور – الحصاد- المستقبل)" (القاهرة ، المركز العربي للبحث والنشر ،١٩٨٢)، ص : ٩٢.
- فاروق نظير :" الانفتاح الاقتصادى ، التطور والآثار الاقتصادية بين الانتاج والاستهلاك " في الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك " (المؤتمر العلمي السنوى الثاني ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، الفترة ٢٤-٢٨ أبريل ١٩٨٢)، ص ص : ١٥١-١٥٢ .
- رمزى سلامة :" الاقتصاد المصرى بعد ٧ سنوات انفتاح " في "الانفتاح الاقتصادى بين الإنتاج والاستهلاك "(المؤتمر العلمي السنوى الثاني ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، الفترة ٢٤-٢٨ ابريل ١٩٨٢)، ص : ١١٧١.
- احمد ماهر : مرجع سابق ، ص : ٣١٠ .

[٢] عبد المنعم حجازى :" الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك " (كلمة افتتاح المؤتمر العلمي السنوى الثاني ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، الفترة ٢٤-٢٨ ابريل ١٩٨٢)، ص ص : ١٣-١٤ .

[٣] محمد عزت محمد عثمان :" التنمية الاقتصادية وقدراتنا " في جماعة خريجي معهد الإدارة العليا :" إدارة التنمية بقدراتنا الذاتية "(الكتاب السادس عشر ، الإسكندرية ، يونيو ١٩٨٣)، ص: ١١٤ .

[٤] ج. م .ع ،وزراه التخطيط " الاطار العام التفصيلي للخطة الاقتصادية والاجتماعية ٨٢ / ١٩٨٣- ١٩٨٧/٨٦"ج١ المكونات الرئيسية (ديسمبر ١٩٨٢)،ص ٣

[٥] المرجع السابق . ص ١٤

خلال السبعينيات [1] حيث وصل معدل نمو الناتج الكلي الاجمالي ٣% سنويا، وانخفض معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الدخل ٤ % من أوائل الستينيات إلى ١ % تقريبا في الفترة ٦٥- ١٩٧٤ [2]. وبالطبع كان للحرب مع إسرائيل دور كبير في زيادة الأعباء على المجتمع المصري لذلك كان لابد من البحث عن سبل لتحسين هذه الأوضاع ، فبذلت جهود متتالية لتخطي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحروب المتتالية من خلال وضع خطط اقتصادية اجتماعية . فبعد انتهاء الخطة الأولى ١٩٦٠ - ١٩٦٤ توقف التخطيط الشامل فترة الحرب وخضعت البلاد لقيود الإمكانيات المتاحة [3] حتى صدرت الخطة الخمسية ٧٧- ١٩٨٢ بقانون. إلا أن هذه الخطة أيضا تميزت بعدم الثبات. فكانت أهدافها تتغير من عام لآخر. وتم تبرير ذلك بعدم وضوح الرؤية الذي سيطر على إعدادها [4] مما جعل البعض يصف فترة السبعينيات بغياب التخطيط الشامل [5]، ولكن عقد السبعينيات بدأ وبدأ معه التفكير الجاد في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية حتى في ظل اقتصاد الحرب، ولذلك لم يكن عام ١٩٧٤ هو أول بداية لسياسة الانفتاح بل كانت الخطوة الحاسمة على طريق الانفتاح هي صدور القانون رقم ٦٥لسنة ١٩٧١لإستثمار رأس المال العربي . والمناطق الحرة، وبه ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة إلا بتعويض عادل، ونص القانون على أن المشروعات التي تنشأ طبقا له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمة وقد أنشئت بموجب هذا القانون هيئة استثمار المال العربي. والمناطق الحرة لاختيار المشروعات والموافقة عليها ، إلا أن هذا القانون لم يخرج لحيز التنفيذ بسبب حرب أكتوبر [6]

وفي نفس الفترة اتخذت مصر خطوات أخري على طريق الانفتاح. منها انضمامها الى اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير. واتفاقية ضمان الاستثمار العربي في نطاق جامعة الدول العربية، وتوقيعها اتفاق التجارة التفضيلي مع السوق الأوربية المشتركة، وتسوية مستحقات عدد من الدول الأجنبية التى تجمد سدادها لفترة طويلة ، وإنشاء المصرف العربي والسوق الموازية للنقد لإيجاد سوق للنقد يتم فيها التعامل بالأسعار التشجيعية للعملات الحرة [7] ،وبذلك أصبحت الأرض ممهدة لقبول سياسة الانفتاح . وصدرت ورقة أكتوبر . وتلاها صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي ألغى

---

[1] المرجع السابق، ص :١٥.

[2] ج . م . ع . معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ " ص ص : ٢٠-٢١ .

[3] Abed El Hai , Mahmoud : " Economic Reform In Egypt (Motives And Orientations).(J.N.P ex Meno . No 1561) Jully , 1993 , P.17

[4] ج . م . ع ، وزارة التخطيط : الاطار العام التفصيح للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦ ج١ المكونات الرئيسية ، (ديسمبر ١٩٨٢) ، ص ص : ٥، ١٣

[5] ج.م.ع ، التخطيط القومي : الموازنة العامة للدولة في ضوضاء سياسة الاصلاح "(سلسلة " قضايا التخطيط والتنمية "رقم ٩٦، يونيو١٩٩٥)، ص : ١٥.

[6] نص القانون بالجريدة الرسمية . العدد ٢٩ ، بتاريخ ١٩٧١/٦/٣٠ وللمزيد حول الاجراءات التى أنبأت بقدوم الانفتاح الاقتصادي يمكن الرجوع إلى
- جودة عبد الخالق (محرر) : الانفتاح (الجذور – الحصاد – المستقبل) مرجع سابق ، ص ص:٣٥- ٣٦
- فاروق نظير : مرجع سبق . ص ص : ٧٩-٨٠، ٩٢ – ٩٣ .
- فؤاد مرسى : مرجع ، ص : ١٠٧
- سامي عفيفي حاتم : " الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٨٢) ، ص ص : ٦٧ – ٦٨ .

[7] علي لطفي : التطور الاقتصادى (القاهرة ، مكتبة عين شمس . ١٩٨٣ ، ص ص : ٣٠٩ ، ٣١٠ .

القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١. ويعطي مزيدا من الحوافز لاستثمار المشروعات الأجنبية المقامة على أرض مصر [١] . والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ [٢] .

شهدت مصر نموا اقتصاديا سريعا خلال النصف الثاني من السبعينيات [٣]، فقد نما الاقتصاد القومي خلال الفترة ١٩٧٧ – ١٩٨٢/٨١ بمتوسط معدل نمو سنوى ٨,٥ % ،وهو معدل نمو مرتفع في حد ذاته [٤] وزاد معدل الاستثمار الثابت حتىوصل إلى ٢٤ % من الناتج المحلى الاجمالي بسعر السوق في عام ١٩٨٢/٨١. خص القطاع العام منه ٨١.٧ % ، بينما خص القطاع الخاص ١٨,٣ % ، وهى نسبة أكبر مما سبق حيث لم تتعد ٨ % خلال النصف الأول من السبعينيات و ١٠ % خلال الستينيات [٥] كما شهدت قطاعات الخدمات الإنتاجية نموا ملحوظا فشكلت ٣٥% من جملة الناتج المحلي الاجمالي عام ٨٢/٨١ بعد أن كانت ٢٠.١ عام ٦٩ /٧٠ ، بينما تراجعت الأهمية النسبية لمجموع القطاعات السلعية من ٥٣,٩ % عام ٦٩ /٧٠ إلى ٣٧,٧ % عام ٨٢/٨١، وتراجعت نفس المجموعة شاملة البترول من ٥٩ % إلى ٤٤.٦ % في نفس الفترة، وأيضا تراجعت قطاعات الخدمات الاجتماعية تراجعا طفيفا من ٢٠.٨ % إلى ٢٠.٤ % خلال نفس الفترة .حيث زاد نصيب الخدمات الحكومية من ١٠,٥ % إلى ١٢,٣ % في نفس الفترة [٦]وهو ما يعكس اختلال هيكل الاقتصاد المصري في هذه الفترة حيث لم يكن الجزء الغالب من ازدياد الانشطة الاقتصادية خلال السبعينيات نتيجة لتخطيط استراتيجي للتصنيع، وتحديث الاقتصاد المصري. بل إن الجزء الغالب من النمو الذي تحقق كان نتيجة لأنشطة أولية بخلاف الزراعة، مثل استخراج النفط .والآثار التاريخية (السياحة) وبعض مزايا الموقع الجغرافي (قناة السويس) ، وتشير دراسة الارقام إلى أن متوسط معدل النمو السنوي الذي سجل خلال السبعينيات (٩ % تقريبا) ينخفض إلى حوالى ٧ % إذا استبعدنا الدخل من البترول وقناة السويس ؛ كما ينخفض إلى ٦ % إذا استبعدنا قطاع التجارة. أما الناتج المحلى الاجمالي من الزراعة فقد نما بمعدل ١,٦ % تقريبا خلال الفترة ٧٥ – ١٩٧٩ . وخلال نفس الفترة لم يتجاوز معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية ٥ % في المتوسط سنويا. يستنتج من ذلك أن حوالى ٤٠ % من الزيادة في الناتج المحلى الاجمالي لم تكن نتيجة لتوسع في الطاقة الإنتاجية . ومن ثم فإن إسهامها في خلق فرص العمل كان محدودا للغاية [٧]وقد تسبب انخفاض الإنتاج الزراعي، والزيادة في عدد سكان الريف، وزيادة دخولهم النقدية، وانتشار التطلعات الاستهلاكية بينهم . وأثر محاكاتهم لأهل المدينة ، أن وجدت نقاط اختناق ، تتمثل في عدم زيادة الفائض الزراعي المعد للتسويق الداخلي والخارجي، بما يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي ،مما أدي إلى عدم الوفاء

---

[١] الجريدة الرسمية ، العدد ٣٦ ، بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢٧

[٢] ج . م . ع . وزارة التخطيط : الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦ " ج ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ص : ٢٩ .

[٣] ج . م . ع معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ ، ص : ١٨ .

[٤] ج . م . ع وزارة التخطيط : " الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسيه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ – ١٩٨٧/٨٦ ج . مرجع سابق ، ص ١٨ .

[٥] المرجع السابق ، ص ص : ٢٤ – ٢٥ .

[٦] المرجع السابق ، ص : ١٧ .

[٧] ج . م . ع ، معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ " ص : ٢١

باحتياجات سكان المدن. والصناعات المحلية التي واجهت صعوبات في تغطية احتياجات السوق المحلي والخفض الحجم الحقيقي للصادرات الزراعية. و رتفع الحجم الحقيقي للواردات الغذائيـــة [1] وبذلـك زاد الاعتماد على الخارج في تدبير احتياجات البلاد من المواد الغذائية. ممـــا ســبب ضغطـا علـى مـيزان المدفوعات . ولجوء الدولة إلى دعم السلع الأساسية لتخفيض نفقات المعيشة [2] . ونتج عن النمو غير المتوازن ازدياد الاختلال للهيكل الاقتصادي الداخلي . وتفاوت كبير بين نمو قوي العـرض الكلـي مـن السلع. ونمو الطلب الكلي عليها. وكانت النتيجة الحتمية لذلك انتشار ظاهرة التضخم بمعـدلات مرتفعـة عانى منها محدودو الدخل.وتزايدت الـــواردات. ومما جلبتـه مـن التضخـم المسـتورد فـي أسـعار الواردات السلعية والاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية على حد سواء [3] فقد أظـهرت معـدلات النمـو السنوي للتضخم ارتفاعا مستمرا طوال سنوات السبعينيات حسب تقديرات البنـك الدولـي [4]. ويوضـح الشكل رقم (٣) تطور معدلات النمو السنوى للتضخم في مصر. والتي شـــهدت أسـرع نمـو لـها فـي نهاية عام ١٩٨٠.

شكل رقم (٣)

تطور معدلات النمو السنوي للتضخم في الفترة (١٩٦٠- ١٩٨١)

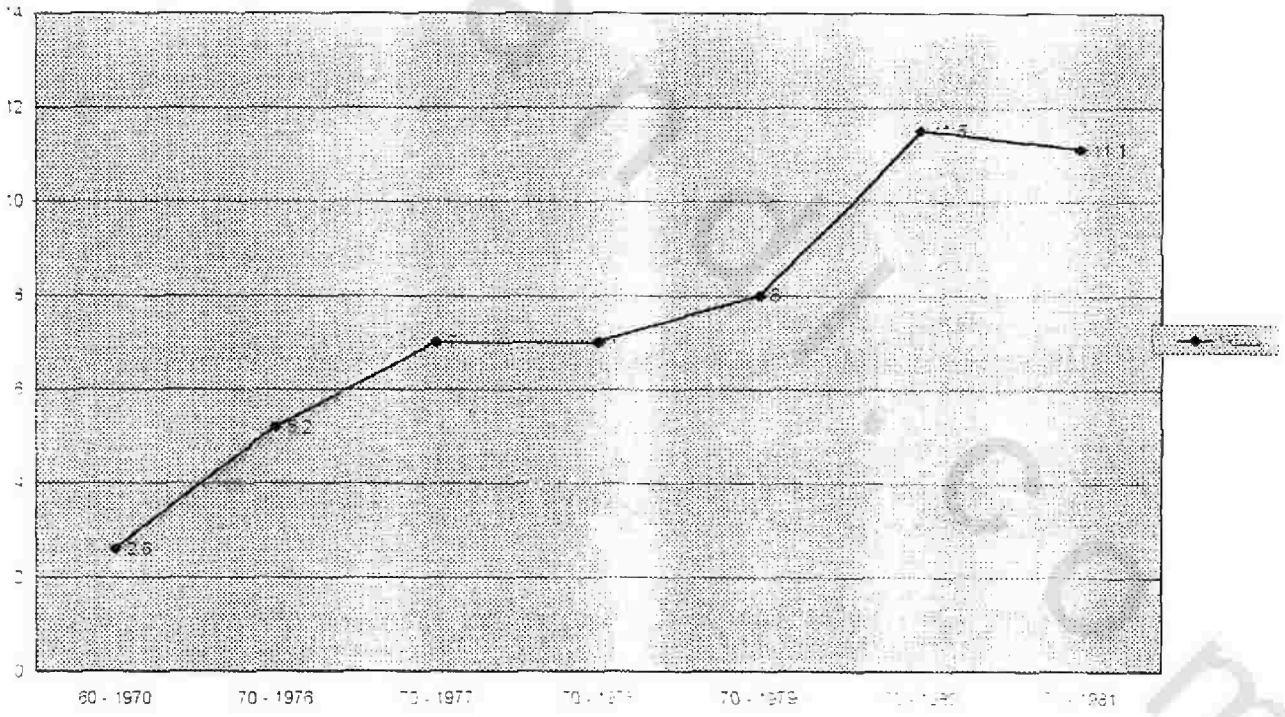

---

[1] ج . م . ع . وزارة التخطيط : الإطار العام التفصيلي لخطة الخمس سنة الاقتصادية والاجتماعية ٨٢ ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧ ج . ، المكونات الرئيسية . مرجع سابق . ص ص : ١٩-٢١ .

[2] د رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ، ص : ١٩٦ .

[3] ج . م . ع . وزارة التخطيط : الإطار العام التفصيلي لخطة الخمس سنة الاقتصادية والاجتماعية ٨٢ ١٩٨٣ - ٨٦/ ١٩٨٧ ج . ، المكونات الرئيسية . مرجع سابق . ص ٢١ .

[4] الملاحق . ملحق رقم (١) . ص ٣٥٨ .

أى أن عقد الثمانينيات بدا ومحدودو الدخل -وهم الغالبية العظمي من سكان الزاوية الحمراء وغيرها من المناطق الحضرية الفقيرة فى مصر - يعانون من مشكلات اقتصادية ملموسة، تتعلق بتدبير احتياجاتهم الأساسية فى ظل أسعار لا تتناسب مع دخولهم. مما يؤثر بالطبع على اختياراتهم التعليمية، والصحية، والثقافية ، والسكنية .

ومن مظاهر عدم التوازن أيضا الخلل بين الاستثمار المتوقع ، والادخار، فعندما يزيد الاستثمار عن الادخار يزداد الطلب على العرض، ويظهر التضخم ،ويؤدي إلى ما يسمي بفجوة الموارد[1] ، التي تزايدت بصورة كبيرة فى السبعينيات [2] كما يظهر فى الشكل رقم (٣)

شكل رقم (٣)

تطور فجوة الموارد في الاقتصاد المصرى في الفترة (١٩٦٠-١٩٨١)

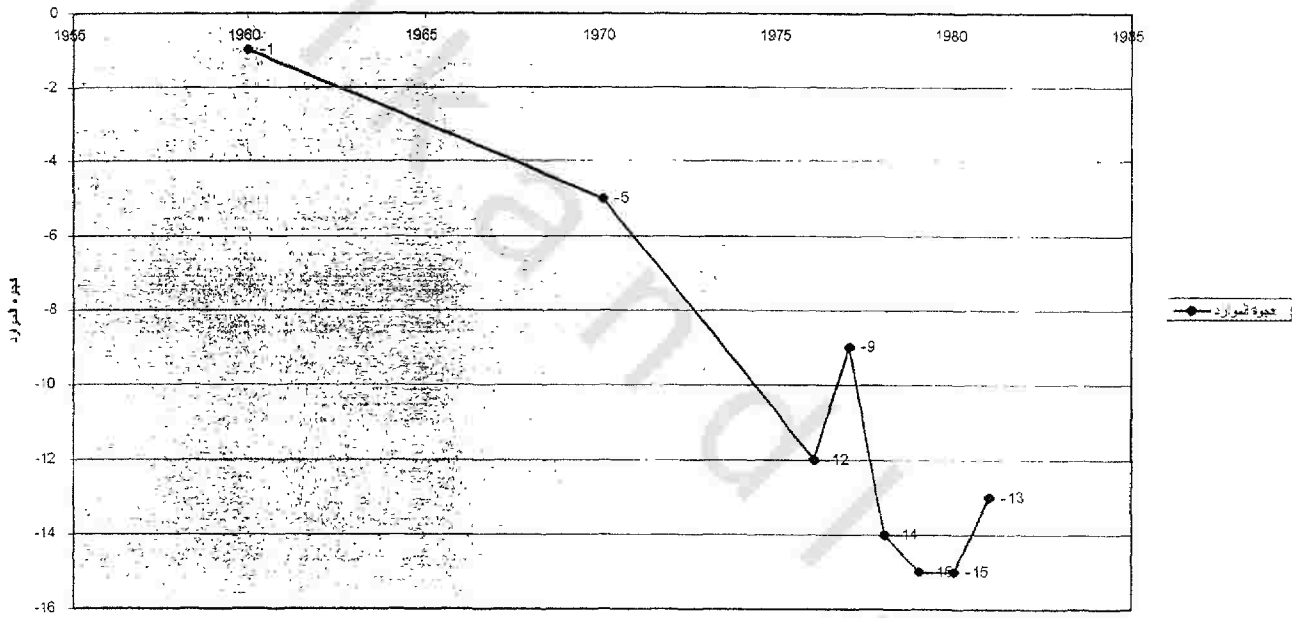

من الشكل يظهر أن أعلي عجز كان فى عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وهو ما يتفق مع زيادة عجز ميزان المدفوعات فى نفس الفترة فعلى الرغم من الزيادة الكبيرة للموارد المالية بالعملات الأجنبية خلال السنوات ١٩٧٧-١٩٨٢/٨١، والناتجة من صادرات البترول، ومن إيرادات قناة السويس والسياحة، ومن تحويلات العاملين بالخارج، فإن تكلفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة تعتبر عالية [3]وقد تعود هذه الزيادة فى فجوة الموارد، وعجز ميزان المدفوعات بصورة كبيرة فى النصف الثاني من السبعينيات عن ذي قبل إلى أنه فى النصف الأول من السبعينيات والستينيات كانت البلاد فى حالة حرب،

---

[1] رمزي زكي : مسئلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص : ١٨٩ .
[2] الملاحق : ملحق رقم (٤) ، ص : ٣٥٩
[3] ج م . ع ، وزارة التخطيط الاطار العام التفصيل للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ ، ح ١ ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٧

ولذلك فرضت سياسة اقتصادية انكماشية لخفض واردات السلع، و خفض الاستهلاك فتوافرت مصادر تمويل الاستثمار ، أما بعد تخفيف قيود التجارة زاد الاستهلاك ، فانخفض الادخار، وبالتالي عجز عن تمويل الاستثمار الذي يعتبر " أكثر محددات النمو تأثرا بالسياسة الاقتصادية الكلية . وبينما يكون لهذه السياسة انعكاسات واضحة على نمو الدخل في كل من الأجلين المتوسط والطويل ، فإن تغيرات الإنفاق الحكومي – كجزء من السياسة الاقتصادية الكلية – تؤثر مباشرة على أوضاع الصحة ،والتعليم ،والبحث العلمي، والخدمات الاجتماعية ، وهى مجالات تؤثر بدورها على التنمية البشرية في الأجل القصير فضلا عن أنها تحدد منجزات كل من النمو الاقتصادي ،والتنمية البشرية في الأجل الطويل [١] ، لذلك كان على الدولة اللجوء لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلاد ضمن أهداف سياسة الانفتاح . إلا أن المؤشرات تدل على أن الاستثمار المتدفق على البلاد بعد الانفتاح وحتى ١٩٨١ كان معظمه أموالا مصرية (٦٦,٥%) ثم يليها استثمارات عربية (١١,٩%) ثم أوربية (٦,٤%) ثم أمريكية (٥ %) وأيضا ،في المناطق الحرة العامة والخاصة ، كان الإسهام المصري ٧٠ % ، يليه الأمريكي ، ثم العربي ، ثم الأوربي[٢] ، كما أنه على الرغم من زيادة الاستثمار. إلا أنها كما ذهبت إلى بعض الأنشطة الأساسية مثل استخراج البترول، و الأسمنت ، وسكر البنجر . اتجهت في بعض الأحيان إلى أنشطة غير رئيسية. مثل صناعات سلع الاستهلاك الكمالية، وبدائل الاستيراد من السلع المنزلية الراقية [٣] . إن ذلك يعزز ويتماشى مع ما قيل عن الانفتاح . إنه انفتاح على الاستهلاك ، وإنه غلب القيم الاستهلاكية على قيم العمل المنتج، بما أتي به من مشروعات خدمية أكثر منها إنتاجية [٤] ، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات تركزت في القاهرة الكبري ، والإسكندرية حيث خص القاهرة الكبري ٥٤,٣% والإسكندرية ٨,٩% من مشروعات الانفتاح الموافق عليها حتى نهاية يونيو ١٩٨١، مما أسهم في زيادة العبء على مرافق ، وخدمات المدينتين اللتين تعانيان أصلا من نقص المرافق ، والخدمات ،كما تكتظان بالسكان [٥] ، مما أدي إلى زيادة الجذب السكاني إليها ، وبالتالي ساهم في نمو العشوائيات بها بصورة ملحوظة، لتقابل زيادة الطلب على الإسكان في نفس الوقت ، الذي تضيق فيه إمكانيات الوافدين عن السكن في قلب المدينة المكتظ والمرتفع التكلفة .

بالإضافة إلى ذلك لجأت الدولة للاقتراض الخارجي فزادت معدلات خدمة الدين من ٤,١% من إجمالي الناتج القومي الإجمالى في عام ١٩٧٠ إلى ٦,٥ %عام ١٩٨١ [٦]، وأيضا زادت نسبة قيمة الدين العام الخارجي القائم أو المنصرف إلى الناتج القومي الإجمالى من ٢٣,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٤٣,٧% عام

---

(١) ج . م . ع ، معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ " ص : ١٨

(٢) سهام منير سليم " تقييم الانفتاح الاقتصادي في مصر " ، في الانفتاح الاقتصادي بين الإنتاج والاستهلاك " (المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، القاهرة ، الفترة ٢٤-٢٨ إبريل ١٩٨٢ ، ص ص : ١٠٦١ – ١٠٦٤ ، ١٠٧٤– ١٠٧٥ . بالإضافة إلى :

- سامي عفيفي حاتم : : المجتمعات الجديدة طريق التنمية الاقتصادية " (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٢) ص : ٩
- رمزي سلامة : مرجع سابق ، ص : ١١٨٤ – ١١٨٥
- جودة عبد الخالق (محرر) : " الانفتاح الجذور – الحصاد – المستقبل) " مرجع سابق ، ص ص : ٥٥–٦١

(٣) ج . م . ع ، وزارة التخطيط " الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢ ٨٣-٨٦/١٩٨٧ " ج١، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ، ص : ٣٠

(٤) أنور محمد سيد احمد :مرجع سابق ، ص :٣٠٣

(٥) ج . م . ع ، وزارة التخطيط : الاطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ – ٨٦ / ١٩٨٧ ، ج١ ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ، ص : ٣٠

(٦) المرجع السابق ، ص: ٢٨.

١٩٨١ [١] تسببت هذه الديون مع غيرها من العوامل في رفع معدلات التضخم، واستنزاف الاحتياطيات النقدية للدولة . وإضعاف الطاقة الذاتية للاقتصاد المصري إذ انخفضت المدخرات مع زيادة أعباء الديون . وبالتالي قلت فرص الاستثمار . كما أضعفت مركز الدولة الائتماني في الأسواق الدولية ،وبالتالي فرضت عليها شروط متشددة عند الاقتراض، مما زاد من تكلفة الاستثمار داخل البلاد [٢] ، وبذلك واجهت مصر في نهاية السبعينيات اختلالات هيكلية خارجية، وداخلية ، تتمثل في عجز كبير في الموازنة العامة وارتفاع في الديون الخارجية وزيادة فجوة الموارد [٣] مما يزيد معاناة المواطن المصري من التضخم ، ومشاكله، وتضييق اختياراته من أجل حياة أفضل، وحصرها بالنسبة لعدد غير قليل من أفراد المجتمع في مجرد الحفاظ على الحياة لا تحسينها بالتعليم، أو العمل الأفضل، أو ما إلى ذلك من سبل الرقي . فالانفتاح في نظر البعض " لم يكن مسئولا فقط عن إضعاف مقاومة الاقتصاد المصري للصدمات الخارجية (نظرا لأنه زاد من اعتماد البلاد على الخارج ، وإنما- أيضا- عن تعريض الاستقرار الاجتماعي للخطر، لما أدى إليه من سوء توزيع الدخل . وزيادة الفقر [٤] وبالتالي كان لابد من تصحيح المسار، وهو ما قامت من أجله سياسة الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات .

ثانيا : مرحلة الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات (١٩٨١ -١٩٩٠) :

يعتبر الانفتاح الاقتصادي بداية الاتجاه لإصلاح الاقتصاد المصري. حيث إنه اتخذ الخطوات الأولي نحو السوق الحر لتبادل النقد الأجنبي*، وتشجيع استثمار القطاع الخاص [٥]، وقد روي في بداية الثمانينيات أن التخطيط الشامل. والطويل المدي. هو سبيل مصر للتنمية ،وإصلاح أوجه القصور التي شابت إنجازات الماضي. بسبب غياب التخطيط ،أو عدم شموليته، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومستوي الرفاهية ،والعدالة الاجتماعية [٦] . لذلك تم وضع " خطة طويلة الأجل مداها عشرون عاما (١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠١ / ٢٠٠٢)، بدأت حلقتها الأولي مع بداية العمل بالخطة الخمسية الأولي (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) " [٧] مرتكزة على عدة ركائز أساسية. هي " ترسيخ ، ودعم القدرة الذاتية للاقتصاد القومي. ودعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية لرفع طاقة الاستيعاب للاقتصاد القومي مع التركز على التوازن السكاني [٨]وبذلك تهدف خطة الإصلاح طويلة المدى إلى [٩] .

١- زيادة الإنتاج والإنتاجية. وتحقيق معدلات تنمية أعلى من معدلات الزيادة السكانية

٢- تشغيل وصيانة الطاقات العاطلة والقائمة ،وتحقيق أفضل استخدام للموارد خاصة القوي البشرية من خلال التعليم، وتطوير أساليب التدريب والتوجيه إلى المجالات الفنية .

---

[١] البنك الدولي : تقرير عن التنمية في العالم " (واشنطن ، ١٩٨٣ . ص . ١٩٦ .
[٢] سامي عفيفي حاتم : " الاقتصاد المصري بين الوقائع والطموح " ، مرجع سابق ص ص : ٧٣ - ٧٤ .
و سامي عفيفي حاتم : " المجتمعات الجديدة طريق التنمية الاقتصادية " ، مرجع سابق ص ص ٢٨-٢٩ .
[٣] ج . م . ع معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ " ، ص : ١٨.
[٤] ج . م . ع ، معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ " ، ص : ٢٢ .

*Free Foreign Exchange Market

[٥] Abed ElHai , Mahmoud , OP. Cit . P.10
[٦] ج . م . ع ، وزارة التخطيط : الإطار العام التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ح ١ ، المكونات الرئيسية ، مرجع سابق ، ص : ١ (كلمة وزير التخطيط) .
[٧] ج . م . ع ، وزارة التخطيط "الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ " ح ١ ، المكونات الرئيسية ، ص : ١ .
[٨] المرجع السابق ، ص : ب .
[٩] المرجع السابق ، ص : ٢٤.

٣- زيادة الاعتماد على الذات بتصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بتشجيع التصدير، وترشيد الاستيراد. وتصحيح أوضاع الاقتراض . والإتجاه نحو تفضيل القروض طويلة الأجل، وتوجيهها إلى الاستثمار الإنتاجي .

٤- توفير الاحتياجات. وتوزيع أنسب للدخول. ونشر الخدمات خاصة في مجالات التعليم، والصحة. والرعاية الصحية. والثقافية. والدينية، والشبابية، وتحسين أوضاع المرافق العامة .

٥- الاستفادة قدر الطاقة بكل الاستثمارات التي نفذت قبل الخطة ، واستكمال مشروعاتها، وإدخال مشروعات جديدة .

٦- الحد من التضخم. والعمل على تشجيع الاستثمار العربي والأجنبي لصالح مصر والمستثمرين

* وتتمايز هذه الأهداف حسب مراحل خمسية متوسطة المدي ، لتعي الواقع ، وتطور الظروف ، وترتبط جميعا و تتكامل بوحدة الاستراتيجية، ومناسبة الأساليب والوسائل[١] ، حيث إن التدرج في التنفيذ هو الطريق الأمثل لبلوغ الغايات [٢] ، فقد كان رد فعل محاولة الإصلاح الجزئية في ١٩٧٧ حادا من القاعدة الشعبية، ولذلك بدأت محاولات الإصلاح بطيئة. بعقد مؤتمر اقتصادى في عام ١٩٨٢، ليشخص المشاكل والصعوبات التي تواجهها مصر. إلا أنه لم يتم الاتفاق حول السياسات التي تتبع ؛ ومن ثم كانت السياسات الاقتصادية للنصف الأول من الثمانينيات امتداداً لسياسة السبعينيات [٣] معتمدة على أن الاقتصاد المصري في الثمانينيات لديه عوامل قوة، تمكنه من حل مشاكله، تتمثل في زيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج، ونمو صادرات البترول، وارتفاع عوائد قناة السويس [٤] وبذلك بدأت الخطة الخمسية الأولي ٨٣/٨٢ - ٨٦ / ٨٧ معتمدة على ركائز هامة للإصلاح الاقتصادي كالالتزام بالتخطيط القومي الشامل، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في التنمية، والتدرج في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتوثيق الترابط بين جوانب التنمية المختلفة. سواء كانت الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ،والثقافية مع التركيز على البعد الاجتماعي، ومراجعة الأوضاع الاقتصادية القائمة، بهدف زيادة الإنتاج، وعدالة توزيع الدخول وإصلاح الاختلالات [٥]. وبذلك كانت الخطة الخمسية الأولي *خطة تصحيحية استهدفت في المقام الأول التصدي للمشكلات العاجلة، والملحة وإصلاح الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد القومي ، لذا ركزت استثماراتها على الإحلال والتجديد لاستكمال المشروعات

---

(١) ج . م . ع . وزارة التخطيط : " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعد ٨٨/١٩٨٩ ، العام التالي من الخطة الخمسية ٨٧ /١٩٨٨ - ٩١/ ١٩٩٢ " مايو ١٩٨٨ . ص : ١.

(٢) ج . م . ع . وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ / ١٩٨٨ - ١٩٩٢/٩١ " ح ١ ، مرجع سابق ، ص : ١ .

(٣) ج . م . ع . معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ ، ص : ٢٣.

(٤) ج . م . ع . وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ " ح ١ مرجع سابق ، ص : ٨ * على لطفى : مرجع سابق ، ص ص : ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٥) ج . م . ع . وزارة التخطيط : " الخطة الخمسية الأولي للتنمية الاقتصدية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣ - ٨٦ /١٩٨٧ " ، ح ١ المكونات الرئيسية ، ص ص

القائمة [1] وقد بلغت الاستثمارات المنفذة فيما أعلى من المستهدف لها عند بداية الخطة حيث وصلت إلى ٣٤.٤ مليار جنيه خلال الخمس سنوات بنسبة ١٠٥.٧ % تقريبا من المستهدف خص منها القطاع العام ٧٢.١ مليار جنيه بنسبة ١٠٤.٩ % من المستهدف له والقطاع الخاص ٩.٣ مليار جنيه بنسبة ١٠٨.٣ % من المستهدف له أيضا [2]. وقد شكلت هذه الاستثمارات ٢٣ % من الناتج المحلى الإجمالى [3]. الذي زاد خلال الخطة الخمسية الأولى بمعدل نمو سنوي ١٨.٧ %. بالأسعار الجارية . شكل فيها ناتج القطاع الخاص نسبة ٧٠ % مقابل ٥١% في بداية الخطة كما زاد الإنتاج المحلي الإجمالى بالأسعار الجارية بمتوسط نمو سنوي ١٨.٤ % شكل فيها إنتاج القطاع الخاص ٦١ % من الإنتاج القومي الإجمالى مقابل ٥٠% في بداية الخطة [4] ويدل هذا على تزايد القدرة الاستيعابية والتنفيذية لدي الجهاز الإنتاجي سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. كما يقف ذلك مؤشرا على فاعلية سياسات اجتذاب القطاع الخاص لمجالات الاستثمار. وعلى قدرة الوحدات الإنتاجية على تحقيق فوائض، تستخدم في تمويل قدر من استثماراتها الى جانب الاستفادة قدر الإمكان من التسهيلات الإئتمانية التي أتيحت خلال سنوات الخطة [5].

وعلى الجانب الآخر لم يكن الإدخار بالدرجة الكافية لتغطية نفقات الاستثمار المتزايدة فزادت فجوة الموارد [6] كما يوضحها شكل رقم (٤) .

شكل رقم (٤)

تطور فجوة الموارد في الفترة (١٩٨٢ – ١٩٨٦)

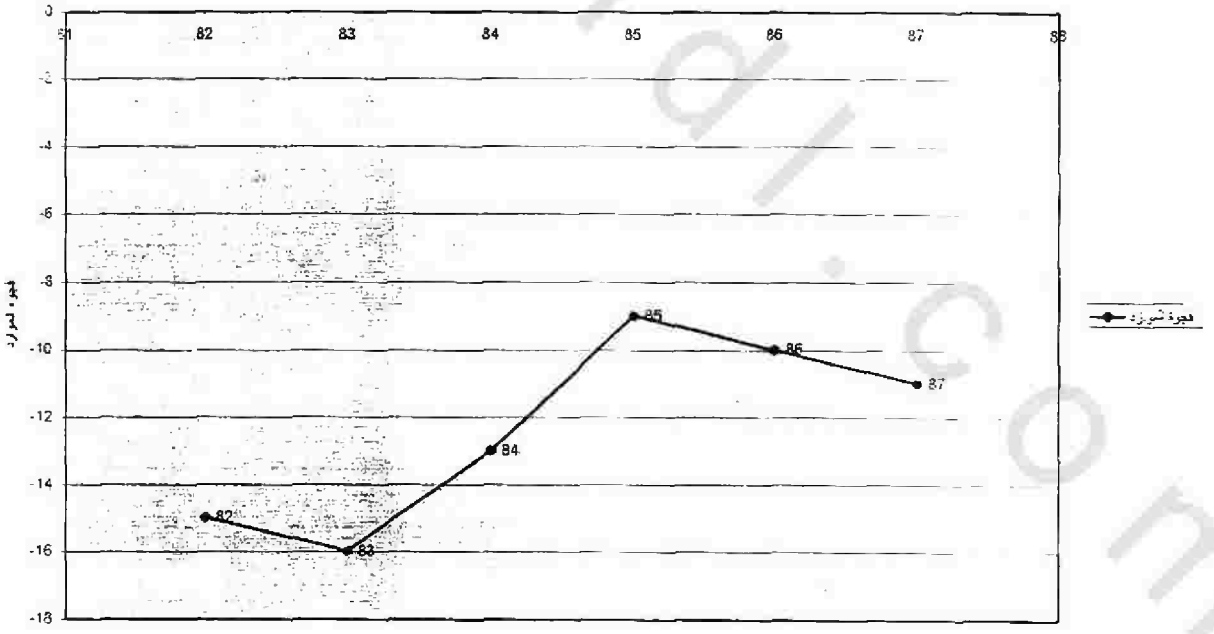

[1] ج . م . ع . وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ /٨٨- ٩١/ ١٩٩٢ " مرجع سابق . ص : أ .
[2] المرجع السابق . ص : ٣٠ .
[3] المرجع السابق . ص : ٣٢ .
[4] ج . م . ع : وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢/١٩٩٣ – ١٩٩٧/٩٦ " ج ١ المكونات الرئيسية ، ص ص : ٥٦-٥٧ .
[5] ج . م . ع . ، وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ٨٧/١٩٨٨ – ١٩٩٢/٩١ ج١ مرجع سابق ، ص: ٣٢ : .
[6] الملاحق . ملحق رقم (أ) ص: ٣٦ .

حيث إنها تزايدت خلال عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٣ نتيجة انخفاض الإدخار خلالهما، وبدأت في الانخفاض في عام ١٩٨٤. نتيجة انخفاض الاستثمار لتكون نسبته ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى. وفى عام ١٩٨٥ استمر الاستثمار على نسبته ، وارتفع الإدخار، فانخفضت معه فجوة الموارد التى عاودت الارتفاع مرة أخرى مع نهاية الخطة عام ١٩٨٦، مع الانخفاض الشديد في كل من الاستثمار والإدخار، وصاحب ذلك عجز متواصل في الموازنة العامة للدولة بدرجات متفاوتة . حيث شهد تحسنا في السنوات الثلاث الأولى للخطة(٨٢/٨٣-٨٤/٨٥)، حيث شكل ٢٢,٩٦% ،ثم ٢٢,٦٢ % ،ثم ٢١.٩٩%، من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، ثم ارتفع في عام ٨٥/٨٦ إلى ٣٦.٤٩%، ولكن عاد للانخفاض مع نهاية الخطة إلى ٢٢,٢١% من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج[١] .

وبالطبع كان للدين الخارجى دور هام في تغطية هذا العجز .فزاد خلال الخطة الخمسية الأولي من ١٥,٢٥ إلى ١٦,٨٢ إلى ٢٤,١٣ إلى ٣٠,٢٨، ثم ٣٠,٥ بليون دولار على التوالى، شكلت نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالي ٤٣% ، ٤٤% ، ٥٥,٣%على الترتيب التهمت فيه معدلات خدمة الدين ٢٢% من جملة الصادرات عام ٨٢/٨٣ ، ٢١% منها عام ٨٣/٨٤ ثم ٢٦,٤% عام ٨٤/٨٥، ثم ارتفعت إلى ٣٤,١% عام ٨٥/٨٦، وهو نفس العام الذى ارتفع فيه عجز الموازنة ارتفاعا كبيرا ، ثم عاودت نسبة خدمة الدين إلى الانخفاض في عام ٨٦/٨٧ إلى ٢٥,٤%من جملة الصادرات[٢] . وكان ذلك راجعا إلى نجاح سياسات الخطة في تحسين هيكل الدين الخارجى المصرى بالاعتماد على القروض طويلة الأجل ، والتي تتميز عن غيرها في سعر الفائدة، وفى فترات السماح ، ومدد السداد مما جعل هيكل الدين الخارجى المصرى بمنأى عن المخاطر التى يتعرض لها هيكل المديونية الخارجية للدولة النامية[٣] . حيث أدى " انخفاض أسعار الدولار في سنتى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ بنسبة كبيرة أمام الين الياباني ، والمارك الألماني، وبنسب تتفاوت أمام العملات الأوربية الأخرى – إلى زيادة ديون العالم الثالث عند تحويلها من تلك العملات إلى الدولار"[٤]. بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول عام ١٩٨٦، وغير ذلك من الأوضاع العالمية[٥] .

هذا التحسن في هيكل الدين الخارجي على مصر، لم يكن كافيا لحماية الاقتصاد المصرى من التغيرات، والتطورات الاقتصادية العالمية، فالاقتصاد المصرى في الثمانينيات اكتسب عوامل قوته من عوامل خارجية عرضة للتقلبات العالمية وحساسة لتأثر التطورات الاقتصادية العالمية ،

---

(١) محسوبة من بيانات الحسابات القومية والموازنة العامة في :
البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية " (القاهرة ، العدد ٣ . المجلد ٤٦ ، ١٩٩٣) ، ص : ٢٣٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص: ٢٤٢ .
(٣) ج.م.ع ، وزارة التخطيط الخمسة سالتانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧/١٩٨٨ –١٩٩٢/٩١ح، مرجع سابق، ص ص :٨٥-٨٦.
(٤) المرجع السابق ص ص : ١١ ، ٨١ .
(٥) المرجع السباق ، ص ص ١٥-١٦ .

فالاقتصاد المصرى لم تكن توفرت لديه الآليات الضرورية لمواجهة التغيرات الحادة على الساحة الدولية. فتحولت عوامل الدفع التى أحدثتها تغيرات أوائل السبعينيات إلى عوامل انكماش وركود[1] فعانى الاقتصاد المصرى من معدلات تضخم سنوية أعلى مما كانت عليه في عقد السبعينيات [2] كما يتضح من الشكل رقم (٥)

شكل رقم (٥)

تطور معدلات التضخم السنوية خلال الفترة (٧٣-١٩٨٦)

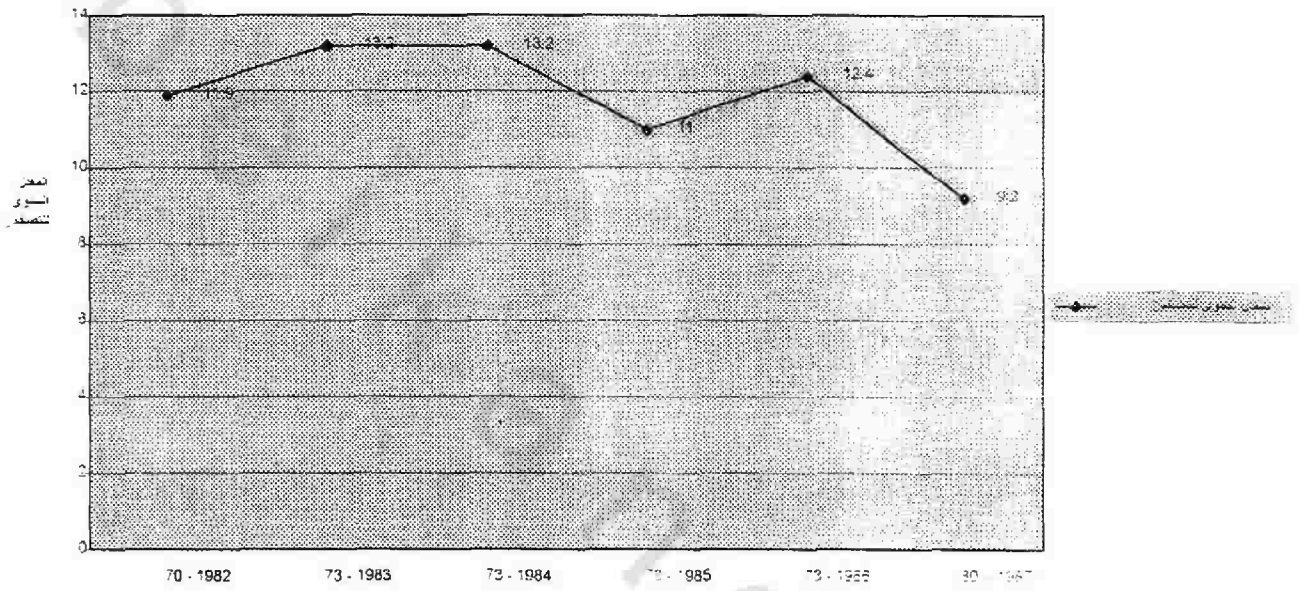

انتهت الخطة الخمسية الأولى - رغم ما حققته من إنجازات - والمواطن المصرى يعانى من التضخم الذى يضغط على معظم جوانب حياته . وكانت هذه المعاناة من زيادة الديون وآثارها ضرورة لحفظ التنمية. حيث إن الاستخدامات الفعلية التى ترتبت عليها هذه الزيادة قد اتجهت لمجالات أساسية، تتمثل في استكمال البنية الأساسية . وتطوير وإعادة تأهيل أدوات الإنتاج ضمانا لزيادته، وتمويل استيراد مستلزمات الإنتاج . وقطع الغيار اللازمة للحفاظ على مستوى الإنتاج، ثم العمل على زيادته ، وتمويل استيراد بعض المواد الغذائية اللازمة لسد الفجوة الغذائية[3] . ولقد بدأت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادى ابتداء من ١٩٨٦. يهدف إلى استعادة التوازن الاقتصادى عن طريق تخفيف الضغوط التضخمية الناتجة عن تفاقم الفجوة بين الطلب الفعلى، والعرض الكلى، وذلك بتخفيض عجز الموازنة العامة. وتحجيم الزيادة في وسائل الدفع . وكذلك هدف هذا البرنامج إلى رفع كفاءة وإصلاح الإطار التنظيمي والمالى والإداري، وأيضا رفع كفاءة القطاع المالى، والقطاع الإنتاجى العام، والخاص، وتشجيع قطاع الأعمال على تحقيق قدرته الكاملة مع استغلال فرص الاستثمار والتصدير بشكل فعال . هذا

---

[1] المرجع السابق . ص ص ٨-٩ .
[2] الملاحق . ملحق رقم (٤) . ص : ٣٦١
[3] المرجع السابق . السابق . ص ٥٥ .

مع تخفيفه الآثار السلبية على الفئات محدودة الدخل. والعمل على زيادة إمكانية تحويل العمالة، مع مراعاة تدريبها . وتأهيلها إذا لزم الأمر[١]، ولذلك بدأت الخطة الخمسية الثانية ٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ لتكمل مسيرة الخطة الأولى الإصلاحية للقضاء على اختلالات الماضى الداخلية والخارجية[٢] . مستهدفة تأكيد المزيد من الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى، واضطراد التنمية، وبلوغ مجتمع التصنيع التحويلى اعتمادا على إمكانيات القاعدة العريضة والبنية الأساسية والمعرفة التقنية ، والطاقات البشرية المدربة علميا وفنيا. وهى تعتبر امتداداً للخطة الأولى في خطها الأساسي ، وتلتزم بالخط الإستراتيجي للخطة طويلة الأجل للإصلاح الاقتصادى. وترتكز على نفس ركائزها [٣] .

كما انتهت الخطة الخمسية الأولى بمعدلات نمو منخفضة في السنتين الأخيرتين ،بدأت الخطة الثانية بمعدل نمو منخفض في سنتها الأولى، وبدأت سنه ١٩٨٩/٨٨ في إعطاء دفعة جديدة للنمو الاقتصادى[٤] . فقد زاد معدل نمو الناتج القومي المحلى زيادة متواصلة خلال سنوات الخطة الثانية. إلا أن مقدار الزيادة السنوية في عامى ٨٩/٨٨ و ٩٠/٨٩ كان أسرع من ذى قبل[٥] وبصفة عامة تحقق معدل نمو سنوى متوسط للناتج المحلى الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٨٦-٨٧) خلال الخطة الخمسية الثانية قدره ٣,٩%. بعد أن حقق طفرة خلال الخطة الخمسية الأولي (٦,٢%سنويا بالأسعار الثابتة لعام (٨١-٨٢) وهو معدل مقبول بعد أن استقرت مقومات التنمية بعد الطفرة التي تحققت في الخطة الخمسية الأولي يزيد عن مرة وثلث النمو السنوي للسكان [٦]رغم أنه أقل من المتوقع له عند بداية الخطة وهو ٥,٩ سنويا [٧] وباستثناء البترول ومنتجاته كان أعلى انخفاض في معدل النمو السنوي للناتج من نصيب قطاع الكهرباء ،ويليه قطاع الصناعة والتعدين. ثم قطاع النقل والمواصلات .وهو ما يفسر الطفرة ثم الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي سنويا. حيث إن الخطة الأولي وجهت معظم اهتمامها لهذه القطاعات لتوفير البنية الأساسية للمشروعات الاقتصادية، كما سبق إيضاحه، ثم سارت الخطة الثانية بخطي متوازنة علي طريق التنمية. أما الانخفاض في معدل النمو السنوى لناتج قطاع البترول ومنتجاته، فهو يعتمد بدرجة كبيرة على أسعار البترول، التي تعتمد علي ما يطرأ علي الساحة العالمية من تغيرات اقتصادية وسياسية [٨] . كما زادت الاستثمارات المنفذة من إجمالي ٥٦,٤ مليار جنيه في الخطة الأولي إلى ١١٤,٩ مليار جنيه في الخطة الثانية، ساهم فيها القطاع الخاص بنسبة ٤٩.٢% من استثمارات الخطة الثانية مقابل ٣٩% من استثمارات الخطة الأولى [١٠] ، وهو ما يتماشى مع سياسة تحرير الاقتصاد المصرى . كما شهد عجز الموازنة العامة للدولة في سنة ١٩٨٨/٨٧ - عام بداية الخطة الثانية - زيادة عنه في عام ١٩٨٧/٨٦- عام نهاية الخطة الأولى - ثم انخفض في عام ٨٩/ ١٩٩٠ [١١] .وهو نفس العام الذى وصلت فيه فجوة الموارد إلى أعلي قيمة لها علي مدار العشر سنوات (١٧% من الناتج المحلي

---

(١) يسرى مصطفى : كلمة وزيرا لاقتصاد في هناء خير الدين وجودة عبد الخالق (محرر) : "الإصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية (اعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، الفترة ٢١-٢٣ نوفمبر١٩٩٢) ، ص : ١٥ .

(٢) ج.م.ع ، وزارة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ -١٩٩٧/٩٦ ح مرجع سابق . ص:أ.

(٣) ج.م.ع ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٩/٨٨" ، مرجع سابق ، ص ص : ٢٣-٢٥ .

(٤) المرجع السابق ص ص : ١-ب .

(٥) البنك الاهلي المصرى : "النشرة الاقتصادية ، (القاهرة ، العدد ٣ ، مجلد ٤٦) مرجع سابق ، ص ص : ٢٣٩ .

(٦) ج . م . ع ، وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ : ح ١ ، مرجع سابق ، ص : ٦٧.

(٧) ج . م . ع ، وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ /١٩٨٨ - ١٩٩٢/٩١ "ح ١ ، مرجع سابق ، ص : ١١٣.

(٨) ج . م . ع ، وزارة التخطيط : الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٣/٩٢- ١٩٩٧/٩٦ "ح ١ ، مرجع سابق ، ص ص ٦٨ -٦٩.

(٩) المرجع السابق ، ص ص : ٢٧-٢٨ .

(١٠) المرجع السابق ، ص : ٧٠ .

(١١) البنك الاهلي المصرى : النشرة الاقتصادية "(القاهرة ،العدد ٣، مجلد ٤٦ ، مرجع سابق ، ص: ٢٣٩ .

الإجمالى) [١] . وهو ما يفسر بلوغ قيمة الدين العام الخارجي أعلي قيمة لها أيضا خلال سنوات الخطتين الأولى والثانية [٢] . مما دفع البعض للقول بأن الأداء الاقتصادى يعاني من الضعف، ووجود معوقات أمام النمو المنشود . ويعنى ذلك وجود أزمة اقتصادية اختلف اقتصاديو الدولة في تفسيرها [٣] . إلا أن من تصدروا هذا التفسير يشتركون في أن التوازن بين العرض والطلب قد اختل من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات، مما خلف آثاراً سلبية علي الاقتصاد المصرى ، وفي النصف الثاني من الثمانينيات انخفض معدل تدفق العملات الحرة إلى مصر، بالذات، بعد أزمة الخليج، وما صحبها من خفض لتحويلات المصريين العاملين بالدول العربية إلى جانب تزايد معدل البطالة نتيجة عودة المصريين من الكويت والعراق وغيرها فجأة بعد الأزمة . حيث بلغ عددهم حوالى نصف مليون عامل ، وانخفض معدل الاستثمار ومعدل نمو الاقتصاد القومي فبلغ عجز الموازنة ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ ، وارتفع معدل التضخم من ١٢% عام ١٩٨٥ إلى أكثر من ٢٠% عام ٩١/٩٠ ، وأنخفض عائد القطاع السياحي نتيجة العديد من الأسباب . وتراكمت الديون الخارجية [٤] مما استوجب إجراءات إصلاحية عاجلة حيث لم تستطع السياسات التي اتبعت خلال الثمانينيات من تحقيق الاستقرار الاقتصادى علي المستوى الكلي . ولم تتمكن من إعادة هيكلة الاقتصاد القومي[٥] .

ثالثا مرحلة الإصلاح الاقتصادى في التسعينيات (٩١-٩٨):

" تبنت مصر منذ عام ١٩٩١ ، وبتأييد من مؤسسات بريتون وودز برنامجا شاملاً للتثبيت الاقتصادى الكلي ، والتكيف الهيكلي ويتألف هذا البرنامج من إجراءات تقليدية ، عادة ما يوحي بها كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ويتمثل الهدف الرئيسيّ للبرنامج الذى يعرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي. والتكيف الهيكلي في مواصلة تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد سوق يقوده القطاع الخاص"[٦] وترتبط سياسات التثبيت بصندوق النقد الدولي، في حين أن سياسات التكيف تنفذ بمعاونة البنك الدولي [٧]الذى يدعم الخصخصة ضمن أهدافه الواسعة للتنمية الاقتصادية، وتقليل الفقر حيث يرى أن إسهام القطاع الخاص يشكل الدعامة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف بتشجيع استثماراته. وبالتالى خلق فرص عمل جديدة،وإتاحة الفرصة للموارد العامة لكي تستثمر في البنية الأساسية والبرامج الاجتماعية [٨]

---

[١] الملاحق ، ملحق رقم ٤ ، ص :٣٦٠.
[٢] البنك الاهلى المصرى : النشرة الاقتصادية "(القاهرة ، العدد ٣ ، مجلد ٤٦)، مرجع سابق ، ص:٢٤٢ .
[٣] سامى عفيفي حاتم : المجتمعات الجديدة طريق للتنمية الاقتصادية " مرجع سابق ، ص ص : ٢٥ – ٣٦ .
[٤] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي :
احمد ماهر : مرجع سابق ، ص : ١٥.
كريمة كريم : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى ٩٢/٩١ في مصر " في التحديات المعاصرة للاقتصاد المصرى من المنظور الاسلامى " (المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة الازهر ، فرع البنات ، الفترة ٢-٣ يونيو ١٩٩٥) ، ص:١.
مصطفي احمد مصطفى : " الاقتصاد المصرى في عام ازمة الخليج ٩١/٩٠ " في مصطفي احمد مصطفي وآخرون " انعكاسات أزمة الخليج ٩١/٩٠ علي الاقتصاد المصرى " (معهد التخطيط القومى ، سلسة قضايا التخطيط والتنمية في مصر " رقم ٧١ ، ابريل ١٩٩٢)، ص: ٣.
علا سليمان الحكيم : " تجربة التخطيط الاقليمي في مصر " (معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٠ ، ديسمبر ١٩٩٤) ، ص ص: ٢-٣.
(٥) ج.م.ع، معهد التخطيط القومي، : تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥" ، ص:١٩.
(٦) ج.م.ع، معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٦" ، ص: ٥٩.
(٧) ج.م.ع، معهد التخطيط القومى : تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ "، ص ص : : ١٩،٢٢.

[٨]KiKer,Sunita& Nllis, John& Shirley, Mary:" Privitizatin, The Lessons of Expeerience"(The World Bank, Washington,D.C., 1992)P.1.

مما سبق يتضح ان سياسات التثبيت، والتكيف بدأت في العام الأخير للخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٦-٩٢/٩١) واستمرت خلال الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣-٩٧/٩٦)، وما زالت مستمرة حتىالآن . بعد أن بدأت الخطة الخمسية الرابعة (٩٧/٩٨-٢٠٠٢/٢٠٠١). ورغم حداثة هذه السياسة، وصعوبة تقييم آثارها بصورة نهائية إلا أن المرحلة الأولى التي انتهت في١٩٩٣ نالت حظها من التقييم و الدراسة وأيدتها المؤسسات الدولية والمحلية [١]. وما زالت المرحلة الثانية من البرنامج ، والتي يتم فيها بيع شركات قطاع الأعمال إلى القطاع الخاص ضمن ما يسمي بالخصخصة[٢] مستمرة حتىالآن .

وسيقتصر تناول هذه الفترة مثلما حدث في الفترتين السابقتين علي بعض المتغيرات ذات الصلة بالموازنة العامة للدولة . والإنتاج المحلي، والاستثمار، وميزان المدفوعات، والديون الخارجية. حيث يرتبط كل منها بالآخر، وتؤثر تأثيرا مباشراً علي الإنفاق الحكومي، ومن بين أوجهه الإنفاق علي التعليم، وأيضا ذات صلة بمستوى معيشة الأفراد داخل المجتمع علي اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالذات علي سكان المناطق المحرومة، أو ذات المستوى المنخفض .

يعتبر الإنتاج ونمود سنة بعد أخرى الركيزة الأساسية التي تبني عليها المتغيرات الاقتصادية وأهدافها. مما يستلزم أن يتميز بالجودة ومناسبة الأسعار. لكي يستطيع مواجهة المنافسة العالمية في ظل تحرير التجارة، ولكي يمكن تصديره إلى الأسواق المفتوحة، ويستطيع تلافي أخطار الكساد " [٣] . وقد زاد الإنتاج الإجمالي بنسبة ١٦.٧% بالأسعار الثابتة لعام ٩٢/٩١ في الفترة ٩٢/٩١ – ٩٦/٩٥ وكانت نسبة الزيادة في القطاع العام ١٠.٧% بينما هي في القطاع الخاص ٢٠.٧% في نفس الفترة [٤] ، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد زاد في نفس الفترة زيادة حقيقية قدرها ١٧% ،وبمعدل نمو سنوى ٤% في المتوسط.

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الي :

-ج.م.ع، معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٥ ، ص ص :٢٢-٢٣.

-ج.م.ع، معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٦ ، ص:٥٩.

-سعد طه علام : التكيف الهيكلي المستقبلي للزراعة في مصر" في معهد التخطيط القومي:" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط " (القاهرة ، المجلد الثاني، العدد الاول ، يونيو ١٩٩٤)، ص : ٨١٤.

-كريمة كريم : " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى ٩٢/٩١ ". مرجع سابق، صص:٣-٦.

-أحمد الغندور : " برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي في مصر في هناء خير الدين وجودة عبد الخالق (محرر):" الاصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعة"(المؤتمر العلمي الثالث لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،الفترة٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ص: ١٥،٢٨-٢٩ .

Coloumb, Hardd and others: "Mea Suring Changes In Household Welfare Over Time"

في هناء خير الدين وجودة عبد الخالق (محرر) :" الاصلاح الاقتصادى وآثارة التوزيعية" (المؤتمر العلمي الثالث لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، الفترة ٢١-٢٣ نوفمبر ١٩٩٢)، ص:٦٥.

- رمزى زكى: " قضايا مزعجة:" (القاهرة ، مكتبة مدبولى ،١٩٩٣)، ص ص: ٣٧-٣٩.
- محمد ناظم الحنفي :"الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية "(كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ١٩٩٢)، ص:١٩٥ .
- مصطفي احمد مصطفى : مرجع سابق ، ص ص :٣-٤.
- يسرى مصطفى : مرجع سابق ، ص ص : ١٦-١٧ .
- احمد ماهر : مرجع سابق ، ص ص :٢١٥ .

(٢) محمود وهبه :"الراسمالية المصرية وبيع الشركات للاجانب "(القاهرة المكتبة الاكاديمية ، ١٩٩٤)، ص ص:٣١-٣٢ .

(٣) المرجع السابق ص : ٣٥ .

وكانت الزيادة فى القطاع العام بنسبة ١٠,٨ % بمعدل نمو سنوى ٢,٦ % . أما القطاع الخاص، فقد زاد بنسبة ٢٠.٩% بمعدل سنوى ٤.٩% [١] ، وبالتالى زادت مساهمته في تحقيق الناتج المحلي من ٦١,٣ % عام ٩٢/٩١ إلى حوالى ٦٦.٤% عام ٩٧/٩٦ حيث كانت أعلي نسب زيادة مساهمته في مجالات الخدمات الإنتاجية (بزيادة قدرها ٦.٥%) ، يليها القطاعات السلعية التي حققت زيادة في المساهمة قدرها ٥.٩ %. بينما اقتصرت زيادة مساهمته في مجال الخدمات الاجتماعية علي ٠.٦% ،وبالتالي يكون عبء الزيادة الكلية فى مجال الخدمات الاجتماعية. والتي تقدر بحوالى ٢.٢% واقعا علي كاهل القطاع العام. فقد كان أبرز قطاعات هذه المجموعة زيادة. هو قطاع المرافق العامة، يليها الملكية العقارية، ثم الخدمات الحكومية ،ثم التأمينات الاجتماعية ، وهو ما يعكس اهتمام الحكومة بالبعد الاجتماعي للتنمية أثناء مراحل الإصلاح الاقتصادي [٢] ، ويأتي عام ١٩٩٨/٩٧ ليضيف مزيداً من التقدم والنجاح في بلوغ الأهداف. فقد زاد الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة ٩,٥% عن العام السابق، وارتفعت فيه مساهمة القطاع الخاص إلى ٧٠.٧% ،وأيضا زاد الإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٩% في نفس العام ، وبالأسعار الثابتة حقق الناتج المحلي زيادة قدرها ٥.٧% ليصبح معدل النمو السنوى خلال الفترة (٨٢/٨١-٩٨/٩٧) ٤,٩%، وهو أكثر من ضعف معدل النمو السكاني الذى يقدر بحوالى ٢,٢٩% ،كانت نسبة زيادة مجموعة القطاعات السلعية أعلي من نسبة النمو العام ٦,٥% ، يليها قطاع الخدمات الاجتماعية ٥.١% ،ثم مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية ٤,٨% ،وداخل القطاعات المختلفة يتميز نمو قطاع الزراعة والتشييد بمعدلات تفوق متوسط معدلات النمو في الخمسة عشر عاماً السابقة ،أما قطاع السياحة، فقد تسبب في ألا تتخطى مجموعة قطاعات الخدمات الإنتاجية معدلاتها السابقة، وفي قطاع الخدمات الاجتماعية الذى حقق معدل نمو أعلي مما كان عليه في العشر سنوات السابقة خاصة الخدمات الحكومية التي تكفل مستويات أفضل في التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأخرى [٣] ، ويتوقع أن يزداد الناتج المحلي بمعدل نمو ٦,٢%، والإنتاج المحلي بمعدل نمو ٦% في عام ١٩٩٩/٩٨ [٤] .

بلغ حجم الاستثمارات المنفذة خلال الفترة ٨٢/٨١-٩٨/٩٧ حوالى ٤٤٧,٣ مليار جنيه، نفذ منها ١٢,٥٨ % خلال الخطة الخمسية الأولي ، و ٢٧,٩٧ % خلال الخطة الخمسية الثانية،و ٤٥,٥٨ % خلال الخطة الخمسية الثالثة. كان من المتوقع أن ينفذ استثمارات بشكل ١٣٫٨٧% من جملة الاستثمارات المنفذة خلال الفترة الكلية أثناء عام ٩٨/٩٧ وحدد [٥] وينتظر أن تصل إلى ٦٥٫٦ مليار جنية في عام ١٩٩٩/٩٨ [٦] ،مما يوضح مدى الزيادة في حجم الاستثمارات المنفذة باستمرار، مما يعطى الفرصة والأمل في فرص عمل أفضل،ومستوى معيشة أعلى يتضح منه ويدل عليه تزايد حجم الاستهلاك

---

[١] المرجع السابق ، ص :٣٨.

[٢] ج.م.ع. وزارة التخطيط :" الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١ وخطة عامها الاول ١٩٩٨/٩٧" المجلد الثاني ، المكونات الرئيسية والقطاعية ، ابريل ١٩٩٧ ، ص ص:٤١-٤٢.

[٣] ج.م.ع، وزارة التخطيط :" خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ " ، مرجع سابق ص ص:٥١-٥٣،٧٦.

[٤] البنك الاهلي المصرى :" النشرة الاقتصادية " (العدد ٣، المجلد ٥١، ١٩٩٨)،ص :٤٨.

[٥] ج.م.ع. وزارد التخطيط :" خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨" ، مرجع سابق ، ص :٥٩.

[٦] البنك الاهلى المصرى : " النشرة الاقتصادية " (القاهرة ، عدد ٣ ، مجلد ٥١ ، ١٩٩٨) ، ص: ٤٩

خلال نفس الفترة سواء على المستوى العائلي او الحكومي حيث أن " تفوق الاستهلاك النهائي ونمو معدله الحقيقي على معدل النمو السنوي للسكان يعنى الارتفاع بمستوى المعيشة ممثلا في الارتفاع بمستوى الاستهلاك من السلع والخدمات [1] ، فقد زاد الاستهلاك النهائي خلال الستة عشرة عاما السابقة بمعدل نمو ٦ر٤% سنويا. وهو ما يقترب من ضعف معدل النمو السكاني، واختلف على مدار الخطط الخمسية الثلاث المنتهية. والسنة الأولى من الخطة الرابعة كما يلى ٤ر٥% ٥ر٤% . ٩ر٣% ،٤% على الترتيب، وبالأسعار الثابتة [2]. والزيادة الخاصة بالخطة الخمسية الأولى كانت لتغطية جانب من احتياجات التنمية من الخدمات الحكومية. كالتعليم والصحة فقد زاد الاستهلاك الحكومي بمعدل ٧% بأسعار عام ٨٢/٨١ . وأيضا لزيادة الإنفاق العائلي على الطعام الذي نما بمعدل ٣ر٧% سنويا تقريبا مقابل ٣ر٤% مستهدف بهذه الخطة ونما الإنفاق على غير الغذاء والكساء بمعدل ٨ر٧% سنويا مقابل ٢ر٥% مستهدف، ونما الإنفاق على الكساء بحوالى ١ر٥% سنويا مقابل ٨ر٤% مستهدف ويرجع ذلك إلى أن الدخول الكبيرة الوافدة مع العاملين بالخارج . وزيادة دخل العمالة الموجودة بالداخل نتيجة، زيادة الطلب عليها ، ووقوع هذه الزيادات في الطبقة المتوسطة اتجهت نحو الإنفاق على السلع الغذائية بصفة أساسية، ثم إلى اقتناء السلع المعمرة الحديثة .

أما الاستهلاك العائلي الخدمي . فقد زاد بمعدل ٢ر٩% مقابل ٩% مستهدف واتجه نحو خدمات الإسكان والمواصلات . ثم الخدمات التعليمية والصحية . وكان لتلك الزيادة في الاستهلاك عن المستهدف له بعض الأثر على نقص كل من معدل الاستثمار . ومعدل التصدير بالإضافة إلى تحجيم الاستيراد وترشيده [3] . أما فيما بعد ذلك فقد تم ترشيد الاستهلاك الحكومي ليظل حول معدل قدره ٥,٨% خلال الفترة ٨٢/٨١-٩٧ /٩٨ ووجه معظمه نحو توفير الخدمات اللازمة للمواطنين كالتعليم والصحة، وباقي خدمات التنمية الاجتماعية وأيضا حدث تغير في نمط الاستهلاك العائلى حيث تزايد الإنفاق علي الخدمات العائلية .كالتعليم والصحة علي حساب الإنفاق علي الطعام والشراب ،وعلي غير الطعام والشراب مع احتفاظ كل المكونات بمعدلات نمو أعلى من معدلات النمو السكاني لتحقيق مستوى معيشة أفضل للمواطنين [4] .

وينتظر أن يصل الاستهلاك النهائي خلال عام ١٩٩٩/٩٨ إلى نحو ٨٢,٩% من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق بمعدل نمو ٤,٥%، وانخفاض معدل نمو الاستهلاك النهائي عن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي. يؤدى إلى زيادة معدل الادخار المحلى إلى الناتج من ١٥,٩% إلى ١٧,١% [5] ،مما يحقق انتعاشا اقتصاديا، ويسهم في خفض معدلات التضخم الذي تغير معدله من ١٢,٥ % من الناتج

---

[1] ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/٩٦ " ، مرجع سابق ، ص : ٥٠ .

[2] ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٨/٩٧ -٢٠٠١ /٢٠٠٢ وخطة عامها الأول ١٩٩٨/٩٧ " . مرجع سابق ، ص : ٦٥.

[3] ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٨/٨٧-٩٢/٩١ " ، مرجع سابق ، ص ص : ٥١ – ٥٤ .

[4] ج.م.ع ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/٩٦ "، مرجع سابق ، ص ص : ٦٥-٦٦.

[5] البنك الاهلي المصرى : "النشرة الاقتصادية" ،(القاهرة ، العدد ٣ ، المجلد ٥١ ،١٩٩٨) ، ص : ٤٩ .

المحلى الإجمالى خلال الفترة ٩١/٨٠[١] إلى ١١,١% خلال عام ٩٣/٩٢ ثم ٩% عام ٩٣/ ٩٤[٢] ثم عاود الارتفاع إلى ٩,٣% عام ٩٥/٩٤، وكان ذلك نتيجة تأثر زراعات الوجه القبلي بالسيول إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية، وتأثر الأسعار المحلية بها[٣] ثم انخفض إلى ٨,٣% عام ٩٦/٩٥ [٤] .

كما نجحت السياسة المالية المتبعة في التسعينيات في تخفيض العجز الكلى للموازنة ،والذي لازمها سنوات عديدة ليمثل ١,٦ % من الناتج المحلى الإجمالى في عام ٩٥/٩٤ مقابل ١٧,٢ % في عام ٩١/٩٠ [٥] ، وانخفض في عام ٩٦/٩٥ إلى ١,٣ % من الناتج المحلى الإجمالى ، وقد اعتمدت الدولة على تحويل هذا العجز لهذه السنة على المصادر المصرية المحلية بصورة كاملة[٦]، وهو ما يفيد في انخفاض الديون الخارجية، وتحسين معيشة المواطنين . حيث استمر الانخفاض في هذا العجز من ٢٩٩٦ مليون جنيه عام ٩٦/٩٥ إلى ٢٣٠٠ مليون جنيه عام ٩٧/٩٦ في حين زاد الناتج المحلى الإجمالى من ١٥٣٣٦٩ مليون جنيه إلى ٢٣٩٥٠٠ مليون جنيه، ولكن العجز عاد للزيادة في عام ٩٨/٩٧ إلى ٢٦١٩ مليون جنيه إلى ٢٥٣٠٩٠مليون جنيه في نفس العام [٧] .

في النهاية يتضح أن عناصر الاقتصاد المصري التي تم التعرض لها تعكس تحسنا مستمرا خلال فترة الدراسة (٧٤-٩٨) لصالح المجتمع ،ومنه تنطلق الدراسة في بيان انعكاس هذا التحسن على التعليم في مصر من الناحية الكمية خلال نفس الفترة .

انعكاسات الأوضاع الاقتصادية على التعليم

العلاقة بين قطاعي التعليم والاقتصاد علاقة حتمية ، ومتبادلة أخذا وعطاءا، تؤثر سلبا وإيجابا على كل من القطاعين، فالمواطن الذي أحسن تعليمه وتدريبه يعتبر أقوى العناصر فاعلية في التنمية الشاملة ، والثروة البشرية تزداد قدرة ومهارة كلما ازدادت علما وتدريبا[٨] .

إن تمويل التعليم يقتضي أن نراعى إمكانات الدخل القومي العام، والنصيب الحق والعادل الذي يخصص من هذا الدخل العام للعملية التعليمية بمختلف مراحلها [٩] ،كما أن تمويل التعليم يرتبط أيضا بتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم، والذي يرجع إلى الطموح المتزايد للآباء والمعلمين ، واعتبار التعليم شرطا أساسيا للتنمية الاجتماعية والانفجار السكانى، كما يرتبط بأعباء النظام التعليمي المتمثلة في توفير الأبنية التعليمية، و التجهيزات، وإصلاح حال

---

(١) البنك الدولى : تقرير عن التنمية في العالم (واشنطن ، الولايات المتحدة ، ١٩٩٣) ، ص : ١٩٤ .
(٢) ج.م.ع ، البنك المركزي المصري " التقرير السنوي ٩٤/٩٣" ص : ٣ .
(٣) ج.م.ع ،البنك المركزي المصري : "التقرير السنوي ٩٥/٩٤" ص : ٢٠ .
(٤) ج.م.ع ، ،البنك المركزي المصري : "التقرير السنوي ٩٦/٩٥" ، ص:ن .
(٥) ج.م.ع ، ،البنك المركزي المصري : "التقرير السنوي ٩٥/٩٤ ، ص : ٦٣ .
(٦) ج.م.ع ، ،البنك المركزي المصري : "التقرير السنوي ٩٦/٩٥ ، ص:ك .
(٧) البنك الأهلي المصرى :" النشرة الاقتصادية " (القاهرة ، العدد ٤، المجلد ٥١، ١٩٩٨)، ص:٨١.
(٨) ج.م.ع، رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة مرجع سابق ص:٣٢٥ .
(٩) المرجع السابق ، ص : ٣١٤ .

المعلمين. وتطوير المناهج . والمواد التعليمية. والتي ينتج عنها ارتفاع متزايد في نفقات التعليم [١] . وكلها عوامل متصلة مباشرة بعملية التعليم، وهناك عوامل اجتماعية أخرى تؤثر في عملية الإنفاق على التعليم ، وهى التضخم والديون الخارجية ، وتفضيل الإنفاق على قطاعات أخرى غير التعليم في الفترات المختلفة للتنمية المجتمعية [٢]. مثلما حدث في مصر في فترات سابقة من تفضيل الإنفاق على القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات الإنتاجية مثلاً في الفترة من ١٩٧٠/٦٩ إلى ٨١ / ١٩٨٢ ، [٣] ،وأيضا تفضيل الإنفاق على الدفاع على الإنفاق على التعليم لظروف البلاد السياسية والعسكرية. مثلما حدث في الفترة ٨١/ ٨٢ - ٩٠ / ١٩٩١ [٤] حيث أن نسبة الإنفاق على الدفاع كنسبة من إجمالي إنفاق الحكومة المركزية ظل حوالى مرة ونصف مرة قدر نسبة الإنفاق على التعليم ، وذلك حتى عام ١٩٨٧ ، وهو عام عودة العلاقات المصرية العربية بعد قطيعة ثماني سنوات [٥] ، واستمرار جهود السلام، والاستقرار السياسي والعسكري لمصر، مما أدى إلى خفض نفقات الدفاع، وبالتالى زادت مخصصات التعليم حتى بلغت ١٣ر٤ % من جملة الإنفاق الحكومي في عام ١٩٩١ . فقد زاد الإنفاق على التعليم من ٢١٧٨ مليون جنيه في عام ٨٦/ ١٩٨٧ إلى أكثر من ٥ مليار جنية في عام ٩١/ ١٩٩٢ .[٦] ، كما بلغ جملة ما تم تنفيذه من استثمارات في التعليم في الأربع سنوات الأولى من الخطة الخمسية الثالثة " ما يقرب من ٧ مليار جنية تمثل ما يقرب من ضعف ما تم استثماره خلال العشر سنوات ٨٣/٨٢ -٩١ / ١٩٩٢، منها نحو ٩ر٣ مليار جنية تم تنفيذها لإنشاء ٤٥٠٠مدرسة جديدة تشتمل على ٨ر٤٩ ألف فصل تعليمي جديد مزود بالوسائل التعليمية الحديثة، ويشتمل على جميع الأنشطة الرياضية والاجتماعية الفنية [٧] ،وهو ما يعكس تزايد الاهتمام بالتعليم، ووضعه في طليعة أولويات وهموم مصر، واعتباره مشروعاً قومياً منذ بداية التسعينيات وأنة نقطة البداية الصحيحة في أي إصلاح يستهدف إقامته مجتمعاً قادراً على مواجهة تحدياته[٨]. كما أن التعليم هو الأمن القومى لمصر [٩]، والتعليم مسألة ترتبط بالأمن القومي لأن الآمن القومى في أبسط تعريف له هو مجموعة القدرات والأنظمة والإجراءات التي تكفل حماية الوطن من كل ما تهدده من أخطار منظورة ، أو محتملة تهدد استقراره، ورفاهية وسلامة أراضيه واستقلالية قراره [١٠]، والتعليم هو سبيل الوصول إلى هذه المجموعة وتوظيفها لخدمة المجتمع سياسيا واقتصاديا وعسكريا[١١].

لذلك عمدت السياسية التعليمية الجديدة إلى إحداث طفرة غير مسبوقة للاعتمادات المالية المخصصة في الميزانية العامة للتعليم، فقد زادت استثمارات الخطة الخمسية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦ المخصصة للتعليم عما كان مقرراً في الخطة الخمسية السابقة ٨٦/-١٩٨٧-١٩٩٢/٩١ زيادة كبيرة

---

(١) أحمد اسماعيل حجي : " المعونة الامريكية للتعليم في مصر" (سلسلة قضايا تربوية ، العدد ١٠ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٢) ص س ٣٧- ٥٢ .
(٢) المرجع السابق ، ص : ٥٢-٥٧
(٣) ج.م.ع، وزارة التخطيط : " الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/ ١٩٨٦ - ٨٦ / ١٩٨٧ " مرجع سابق ص- ١٧
(٤) الملاحق ، ملحق رقم (٩) ص: ٣٦٥
(٥) سعيد اسماعيل على : " التعليم في مصر" (كتاب الهلال ، العدد رقم ٥٣٩ ، القاهرة ، دار الهلال، نوفمبر١٩٩٥)،ص : ٢٩٠
(٦) ج .م.ع ، وزارة التخطيط : " الخطة الخمسية التالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩١/ ١٩٩٢ - ٩٦/ ١٩٩٧ وخطة عامها الأول ٩١/ ١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص: ٢١٧ .
(٧) ج.م.ع ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٦/٩٧ العام الخامس من الخطة الخمسية الثالثة " مرجع سابق ، ص:٦٨١ .
(٨) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب"مشروع مبارك القومى، انجازات التعليم في ٤ أعوام" مرجع سابق ، ص ص٧-١٩ .
(٩) ج.م.ع.، وزارة التربية والتعليم : " مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل " (يونيو ١٩٩٢) ،ص ١٩ .
(١٠) المرجع السابق ، ص: ٢٤ .
(١١) حسين كامل بهاء الدين " التعليم والمستقبل " (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٧) ص ص: ٨٤-٩٣ .

حيث كانت الاستثمارات المنفذة بالفعل في الخطة الثانية ٢ر٦ مليار جنيه حيث ، وصلت إلى ٨ر٨ مليار جنيه في الخطة الثالثة أي بنسبة ٣٣٢ % من قيمة اعتمادات الخطة السابقة [١] . اعتمدت الخطة الخمسية الثالثة ٦ مليارات جنية من إجمالي المخصصات الاستثمارية للمباني التعليمية، وقدتم بالفعل البدء في بناء ٣٣٤ مدرسة جديدة قبل وقوع الزلزال في ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ ، كما كان من المقرر انتهاء العمل في ١٥٠٠ مدرسة جديدة قبل ١٩٩٣/١٢/٣١. وهو عدد لم يتحقق من قبل في تاريخ وزارة التربية والتعليم . كما وضعت خطة لأعمال التجديد والصيانة للمباني التعليمية خلال سنوات الخطة الخمسية ٩٣/٩٢ – ٩٧/٩٦ بمعدل ٣٠٠٠ مبنى مدرسي سنويا ، وكان توفير هذا القدر المعقول من الاستثمارات مصادفة حسنة لأنه عند وقوع الزلزال أمكن في أقل من شهر واحد إصلاح ٧٥٠٠ مدرسة بتكلفة ٣٠ مليون جنيه[٢] . بذلك نجد أن اعتمادات الخطة الثالثة " بلغت ٨ر١١ مليار جنيه. أى ٤٥٤% من قيمة اعتمادات الخطة السابقة، وهو ما يعكس تنفيذ سياسة الرئيس في جعل التعليم مشروع مصر القومي حتى عام ٢٠٠٠."[٣] "ونتيجة لزيادة موازنات التعليم بمعدلات أكبر من معدلات أعداد الطلاب ، فقد زاد متوسط نصيب الطالب في موازنات التعليم المختلفة . حيث بلغت نسبة زيادة نصيب الطالب في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي بنسبة ٧٧ % " وذلك في عام ٩٤/٩٣ مقارنة بعام ٩١/٩٠ وأيضا بنسبة ١٣٤% في عام ٩٥/٩٤ مقارنة بعام ٩٠ / ٩١ [٥] .

هذا عن الإنفاق. أما عن النتيجة فيوضحها التطور الكمي لبعض عناصر العملية التعليمية عبر الخطط الخمسية المتوالية كما يلى .

التعليم الابتدائي :

" تم قبول ٩ر٥٥٩٨ ألف تلميذ وتلميذة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بنسبة استيعاب قدرها ٩ر٩٢ % كما تم قبول ٦٦٣٩ ألف تلميذ وتلميذة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية بنسبة استيعاب قدرها ٧ر٩٦ % ، وقد تم فتح ٣٣٦٧٥ فصلا ابتدائيا جديداً خلال الخطة الخمسية الأولى، و١٧١٢٣ فصلا ابتدائيا جديدا خلال الخطة الخمسية الثانية وذلك بسبب إلغاء الصف السادس من الحلقة الابتدائية [٦] ، وفي الخطة الخمسية التالية تم قبول ١٤٢٧ ألف تلميذ وتلميذة في عام ٩٢/٩١ بنسبة استيعاب ٩٩%، وبلغ عدد المقبولين ١٦١٨ ألف تلميذ وتلميذة في عام ٩٧/٩٦ بنسبة استيعاب ١٠٠% ،وفي عام ٩٨/٩٧ بلغ عدد المقبولين ١٦٥٥ ألف تلميذ وتلميذة بنسبة استيعاب ١٠٠%، وزاد عدد الفصول المفتوحة في المرحلة الابتدائية من نحو ١٥٥٠ ر١٥١ ألف فصل عام ٩١/ ٩٢ إلى نحو ٦٣٦, ١٨٣ ألف فصل عام ٩٧/٩٦ وبلغ حوالى ٣ر١٨٧ ألف فصل في ٩٨/٩٧، وتذبذبت كثافة الفصل في

---

(١) ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب :" مشروع مبارك القومى . انجازات التعليم في عامين " (اكتوبر ١٩٩٣) ، ص:٨١.
(٢) المرجع السابق ، ص : ٨٢.
(٣) ج م ع وزارة التربية والتعليم قطاع الكتب : "مشروع مبارك القومي انجازات التعليم في أربع اعوام مرجع سابق ص ٢٢٦".
(٤) ج.م.ع. ، وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب :" مشروع مبارك القومي ، انجازات التعليم في ٣ أعوام (اكتوبر ١٩٩٤) ، ص: ١٣٦
(٥) ج.م.ع. وزارة التربية والتعليم ، قطاع الكتب :" مشروع مبارك القومي ، انجازات التعليم في ٤ أعوام "مرجع سابق ، ٢٢٦.
(٦) ج.م.ع، وزارة التخطيط :" الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦" المجلد الاول مرجع سابق، ص:١٦٢.

نفس الفترة حيث كانت ٤٣ر٥ تلميذ /فصل عام ٩١ /٩٢،و ٤٢,٩ تلميذ/فصل في ٩٧/٩٦ ،و٤٤ر٢ تلميذ /فصل في ٩٧/ ٩٨ [١] . رغم أن الكثافة المثالية للفصل في المرحلة الابتدائية ٤٠ تلميذاً /فصل [٢]

ب - التعليم الإعدادي :

" تم خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى فتح ١٥١٣٣ فصلا إعدادياً جديداً لاستيعاب نحو ٣٣٠٩ ألف تلميذ وتلميذة من جملة الناجحين في الابتدائية وتم فتح ٢٧٠٥٤ فصلا جديداً لاستيعاب نحو ٤٩٨٠ألف تلميذ وتلميذة من جملة الناجحين في المرحلة الابتدائية وذلك خلال الخطة الخمسية الثانية"[٣] .كما تم قبول ٩٥٤ ألف تلميذ وتلميذة بعام ٩١ /٩٢ بمرحلة الإعدادي، زاد إلى نحو ١١٩١ ألف تلميذ وتلميذة بعام ٩٧/٩٦ ، وبلغ نحو ١٢٥٨,٢ ألف تلميذ بعام ٩٨/٩٧ .. انخفض عدد الفصول المفتوحة في المرحلة الإعدادية من نحو ٨٥٢٣٨ فصلا مفتوحا ٩٢/٩١ بعام إلى نحو ٨٠٠٤٣ فصلا بعام ٩٣/٩٢ (أى بنحو ٥١٩٥ فصل) نتيجة انتقال الناجحين من فصول الصف الثالث (الدفعة المزدوجة) إلى المراحل التالية من التعليم . تم زاد إلى ٨٧٥٤ فصلا بعام ١٩٩٧/٩٦، وقد بلغ ٩٥١٠٠ فصل علم ٩٧/ ٩٨ [٤] كما انخفضت كثافة الفصل ٤٢,٣ تلميذ /فصل إلى ٤١ر٤ تلميذ / فصل في الفترة ٩٢/٩١ -٩٧/ ٩٨ [٥] رغم أن الكثافة المثالية ٣٠ تلميذاً /فصل في الإعدادي [٦]

ج - التعليم الثانوي :

" بلغ عد المقبولين بالصف الأول الثانوي العام خلال الخطة الخمسية الأولى ٨ر٨٠٩ ألف طالب و٨٢٣ ألف طالب في الخطة الخمسية الثانية، كما تم فتح ٢٩٣٩ فصلا جديداً في الخطة الأولى و٢٠٥٨ فصلا جديدا بالخطة الخمسية الثانية وتم قبول ٨ر١٣٥٣ ألف طالب وطالبة خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بالتعليم الفنى بأنواعه كما ارتفع عدد المقبولين بهذا النوع من التعليم إلى ١٥٣٥ ألف طالب خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية [٧] كما زاد الإقبال على التعليم الثانوي الفني بأنواعه. الصناعي والزراعي والتجاري. حيث بلغ عدد المقبولين ٣٧٧ ألف طالب وطالبة عام ٩٢/٩١، زاد إلى نحو ٦٨٦ ألف طالب بعام ٩٣/٩٢ نتيجة انتقال الدفعة المزدوجة من الصف الثالث الإعدادي إلى الصف الأول الثانوي بأنواعه، وبلغ عدد المقبولين عام ٩٧/٩٦ نحو ٦٨١ ألف طالب وطالبة،و ٦٧٨,٧ ألف طالب وطالبة عام٩٨/٩٧،

---

[١] ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨ "ا لعام الثانى من الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧ -٢٠٠٢/٢٠٠١" المجلد الاول ، مرجع سابق ، : ١٧١ .

[٢] A.R.E Ministry Of Education, "Education Egypt's National Project Up to year 2000 "Op. Cit , P.A2

[٣] ج.م.ع. :" وزارة التخطيط " الخطة الخمسية التالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٣/٩٢- ٩٧/٩٦ " المجلد الأول مرجع سابق ص ص : ١٦٢ -١٦٣ .

[٤] ج.م.ع.،: وزارة التخطيط " " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العام ١٩٩٩/٩٨ العام الثانى من الخطة الخمسية الرابعة ٩٨/٩٧- ٢٠٠٢/٢٠٠١ مرجع سابق ، ص:١٧١

[٥] المرجع السابق ، ص : ١٧١.

[٦] A.R.E., Ministry of Education, " Education Egypt's National Project up to year 2000" Op. Cit , P.A2

[٧] ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " الخطة الخمسية الثالثة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٩٢/٩١- ٩٧/٩٦ " المجلد الأول ، مرجع سابق ص ص :١٦٢ -١٦٣

وزاد عدد الطلبة المقيدين في التعليم الثانوي الفني بأنواعه من ١١٠٨ آلاف طالب في عام ٩٢/٩١ إلى ١٨٣٥ ألف طالب في عام ١٩٩٧/٩٦، وبلغ ٦ر٢١٩٤ ألف طالب عام ٩٨/٩٧ . وبذلك ارتفعت كثافة الفصل من ٤ر٣٥ إلى ٥ر٣٧ طالب في ٩٨/٩٧ برغم زيادة عدد الفصول المفتوحة بالثانوي الفني من ٣١٣٠٥ فصول في عام ٩١/ ١٩٩٢ إلى ٥٨٥٠٠ فصل عام ٩٨/٩٧ نتيجة لزيادة نسبة المقبولين من الناجحين بالتعليم الأساسي ، وقيام الهيئة العامة للأبنية التعليمية بالتوسع في إنشاء الفصول المخصصة للأنشطة التربوية ... ويهدف المشروع القومي لتطوير التعليم إلى إنشاء ١٥٠٠ مدرسة سنويا لاستمرار الاستيعاب الكامل للملزمين والإلغاء التدريجي للفترات لتطبيق نظام اليوم الدراسي الكامل، وقد بلغ إجمالي المدارس الجديدة المفتوحة، التى تم إنشاؤها خلال الخمس سنوات الأخيرة (١٩٩٧/٩٢) عدد ٦٦٤٦ مدرسة (منها ١٤٥٨ مدرسة توسع، و١٢٥٨ مدرسة للإحلال والتجديد، و٣٩٣٠ مدرسة جديدة) [١] .

إن هذه التطورات الكبيرة في التعليم خاصة في التسعينيات توضح إدراك السلطة الحاكمة أن التعليم يتحمل مسئولية هامة في تحقيق التنمية الشاملة، التى تشمل كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتدعم كل أنشطة الحياة المادية والبشرية كافة، وتعمل على اكتشاف ورعاية وتعظيم القوى البشرية والخبرات والقدرات التى يمتلكها الإنسان وتوجيهها بما يخدم الإنسان نفسه في إطار المجتمع الذي يعيش فيه[٢] ، وفي إطار سياسة تحرير الاقتصاد المصري نظر إلى تمويل التعليم على أنه" مسئولية قومية، ولكن حسن الاضطلاع بهذا الواجب، يقتضي تحديد خطوط المسئولية والالتزامات بين كل من الحكومة وموازنتها العامة من جهة، والجهود الطوعية والتشجيعية من جهة ثانية، ثم جهود هيئات التعليم الخاص فيما تعجز عنه الموازنة العامة، ولا تكاد تعرف دولة حديثة ومتقدمة تضطلع فيها الحكومة بكل أعباء التعليم، ولعل هذا الجانب من أهم ما يتناوله تحرير اقتصاديات التعليم في بلادنا [٣] ومن هنا تظهر أهمية تناول إسهام القطاع الخاص في التعليم خلال فترة الدراسة .

يظهر الجدول رقم (٩) معدل النمو السنوي لعدد مدارس الجمهورية وتلاميذها في القطاعين العام والخاص وجملة القطاعين وأيضا نسبة إسهام القطاعين العام بالنسبة للتلاميذ والمدارس خلال فترة الدراسة . [٤]

---

(١) ج.م.ع، وزارة التخطيط :"الخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٨ /٩٩ العام التالي من الخطة الخمسية الرابعة ٩٧/ ٩٨ – ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ مرجع سابق ، ص ص ١٧٢– ١٧٣.

(٢) حسين كامل بهاء الدين : مرجع سابق ، ص ص : ١٣–١٤.

(٣) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : مرجع سابق ، ص٣١٤.

(٤) محسوبة من بيانات الجدول رقم (٧) ، ملحق رقم (١) ، ص : ٣٦٣

جدول رقم (٩)

التطور الكمي للتعليم خلال فترة الدراسة

البيان	القطاع	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٨٠/٧٩	٨٥/٨٤	٩٠/٨٩	٩٥/٩٤	٩٨/٩٧
معدل النمو السنوي لعدد المدارس	حكومي سنة الأساس		٣.٥٩	٣,٦١	٣,٥	٣,٥٤	٢,٦٧	٠,٢٣
	خاص		٠.٨٣	١,٨٩	٠,٧	٣,٨٧	٢٤,١١	١٠,٢٩
	جملة		٣,٥٤	٣,٦٨	٣,٣٤	٤,٦٨	٩,٠٨	٠,٦١
معدل النمو السنوي لعدد التلاميذ	حكومي سنة الأساس		٤.٤١	٣,٨٣	٦,٨٦	٤,٦٦	٣,٩١	١,٧١
	خاص		١٠,٦٦	-٠,٤	-٣,٨٥	١,٩	١١,٥	٠,٨٤
	جملة		٥,٠١	٣,٤	٥,٩١	٤,٥١	٢,٩١	٣,٧٥
% لعدد المدارس	حكومي	٩٤,٥٧	٩٤,٦	٩٤,٣٤	٩٤,٩٨	٩٦,٦٤	٩٢,٨	٩١,٧٥
	خاص	٥,٤٣	٥,٤	٥,٦٦	٥,٠٢	٥,٥٦	٧,٢	٨,٢٥
% لعدد التلاميذ	حكومي	٩٠,٣٣	٨٩,٨١	٩١,١٧	٩٤,٥	٩٥,٠٨	٩٣,٦٢	٩٣,٧٧
	خاص	٩,٦٧	١٠,١٩	٨,٨٣	٥,٥	٤,٩٢	٦,٣٨	٦.٢٣

من استقراء الجدول يتضح أن معدلات بناء المدارس الجديدة بالنسبة لجملة القطاعين، تتماشى مع ما سبق قولة عن الحالة الاقتصادية في البلاد. حيث زاد المعدل زيادة طفيفة في النصف الثاني من السبعينيات وهو فترة الانتعاش التى سبق وصفها، وانخفض في النصف الأول من الثمانينيات، وهى فترة البطء في معدلات النمو الاقتصادي[١] .إلا أنة زاد في النصف الثاني من الثمانينيات رغم تعرض البلاد لبعض المشاكل الاقتصادية التى سبق الحديث عنها، وذلك اقتناعا من الدول بأهمية التعليم لتحقق التنمية المنشودة، والنجاح في برامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية [٢] فوفرت لها المزيد من الميزانية كما سبق إيضاحه أما في التسعينيات ففي النصف الأول قفز معدل بناء المدارس قفزة كبيرة لعدد من الأسباب أولها اعتبار التعليم مسألة أمن قومي ،وثانيها. ظروف الزلزال التى استحثت الجميع لتحسين حال المدارس، وكان وراء هذه القفزة الزيادة الكبيرة في معدلات بناء المدارس الخاصة على اعتبار التعليم عملية استثمارية، الذى صاحب عملية التحرير الاقتصادى وأيضا تمشيا مع الإقبال الشعبي عليه ، نتيجة الانتعاش الاقتصادي وزيادة عدد المستفيدين منها، واستطاعتهم تحمل أعباء التعليم الخاص، أما القطاع

(١) ج.م.ع. معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ " ، ص : ٢٠.
(٢) أحمد فتحي سرور : " استراتيجية تطوير التعليم في مصر " يوليو ١٩٨٧ ، ص: ٣.

الحكومى .فقد انخفض معدل بناء المدارس فيه رغم زيادة العدد الإجمالي ،وواصلت نفس الحال في النصف الثانى نتيجة لسببين: هما زيادة الإنفاق على عمليات الإحلال والتجديد بعد الزلزال، والوصول إلى معدلات الاستيعاب المطلوبة فى ظل انخفاض معدلات النمو السكانى في العشر سنوات الأخيرة[1] .

بالنسبة لمعدلات نمو عدد التلاميذ سنويا. فإنها متأرجحة ما بين الارتفاع والانخفاض . حيث يرتبط عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس بعدة عوامل منها الإمكانيات المتاحة من مدارس، وفصول تحقق نسبة الاستيعاب المطلوبة ورغبة أولياء الأمور في تعليم أبنائهم، ورغبة الأبناء أنفسهم في التعليم ،وإمكانيات الأسرة للإنفاق على تعليم الأبناء ،وقدرة الأبناء على موصلة التعليم (الرسوب والتسرب) والنظرة الاجتماعية والزيادة السكانية وقد تضافرت كلها في تشكيل معدل نمو التلاميذ المقيدين بالمدارس. ويرتبط معدل نمو التلاميذ في القطاع الخاص بالأوضاع الاقتصادية للأسر القادرة عليه والأوضاع الاقتصادية بصفة عامة وهو ما يظهر بوضوح من الجدول من نقص في المعدل في الثمانينيات وارتفاع كبير في التسعينيات .

بالنسبة لإسهام القطاع الخاص في بناء المدارس أو عدد التلاميذ مقارنة بالقطاع الحكومي فإن نسبة إسهام القطاع الحكومي تطغى على نسبة إسهام القطاع الخاص حيث تدور حول ٩٠% بالنسبة للقطاع الحكومى طوال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى اعتبار الدولة التعليم " نظاما من نظم الأمن القومي والتماسك الاجتماعي مما يحملها عبء تخطيط التعليم وتمويله وإنشاء مؤسساته والإشراف على برامجه.. ويقابل هذا حدود القطاع الخاص وجماعات المصالح ورجال الأعمال وغيرهم من المستثمرين الذين ينشدون الربح في استثمارهم في التعليم وفي خدمة فئات اجتماعية معينة ، والضغط على الدولة لإنشاء المؤسسات التعليمية التى تخدم مصالح وطموحات فئوية من خلال ما يفرضه من مصروفات ورسوم باهظة لا تحتمل أداءها إلا شريحة محدودة جداً من السكان" [2]

هناك متغير اقتصادى آخر مؤثر على كفاءة العملية التعليمية وهو عدم الاتساق بين معدلات زيادة المدارس. ومعدلات زيادة عدد الفصول، فزيادة عدد الفصول بصورة ،أكبر من زيادة عدد المدارس ،تعنى في جزء منها بناء المزيد من الفصول في نفس المدارس على حساب المساحات الخضراء ،والمساحات المخصصة للأنشطة التربوية، واستبدالها بفصول التدريس التقليدي ،وأيضا عدم الإتساق بين معدلات زيادة عدد الفصول ومعدلات زيادة عدد التلاميذ، فتخلف الأول عن الثاني يؤدى إلى زيادة الكثافة داخل الفصل ،مما يؤثر على قدرة التلاميذ على التحصيل. وقدرة المدرس على توصيل المعلومة ومراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ ، ويوضح الجدول التالى [3] معدلات زيادة عدد المدارس ،وعدد الفصول، وعدد التلاميذ في القطاع الحكومي خلال فترة الدراسة

---

(١) ج.م .ع.. الجهاز المركزي التعبئة العامة والإحصاء : " الكتاب الإحصائى السنوي ١٩٩٢- ١٩٩٧ " مرجع سابق . ص: ١٥

(٢) حامد عمار : في التوظيف الاجتماعي للتعليم" مرجع سابق . ص : ٢٥.

(٣) مأخوذ من بيانات الجدول رقم (٨) الملاحق . ص: ٣٦٤

جدول رقم (١٠)

تطور معدلات النمو لكل من عدد المدارس ، وعدد الفصول ، وعدد التلاميذ خلال فترة الدراسة

الفترة / البيانات	٧٤-٧٥	٧٥-٧٩	٧٩-٨٤	٨٤-٨٩	٨٩-٩٤	٩٤-٩٧
متوسط معدل النمو السنوي للمدارس	٣,٥٩	٣,٦١	٣,٥	٣,٥٤	٢,٦٧	,٢٣
متوسط معدل النمو السنوي للفصول	٤,٧٦	٤,٧٨	٤,٩٤	٤,٦٢	٣,٧٥	١,٧٧
متوسط معدل النمو السنوي للتلاميذ	٤,٤١	٣,٨٣	٦,٨٦	٤,٦٦	٣,٩١	١,٧١

يوضح الجدول أن معدل زيادة عدد كل من المدارس والفصول شبه ثابت حتى نهاية الثمانينيات مع تفوق معدل نمو عدد الفصول على معدل نمو عدد التلاميذ في السبعينيات، ثم انخفاض معدل زيادة عدد الفصول بصورة ملحوظة في الثمانينيات عن معدل زيادة عدد التلاميذ، مما أدى إلى سوء أحوال المدارس حيث " كان أكثر من نصف هذه المدارس لا يصلح بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى للكرامة الإنسانية، فالآلاف من المدارس ليس بها دورات مياه،وآلاف المدارس آيلة للسقوط ،وآلاف المدارس دون نوافذ وأبواب ومقاعد للتلاميذ وآلاف المدارس تحتاج إلى المعامل ، والمكتبات ، والأسوار، وأماكن لممارسة الأنشطة المختلفة ويرجع العائق الأكبر في عدم حل هذه المشكلة ، وتركها كل تلك السنوات إلي عدم وجود استثمارات" [١] لذلك بدأ المسئولون في صيف عام١٩٩١ في الاهتمام بهذه المشكلة وأعطيت الأولوية لعمليات الإحلال والتجديد عند تدبير الاستثمارات إلي جانب إنشاء عدد من المدارس الجديدة لمواجهة الزيادة المتوالية في عدد التلاميذ وأيضا مواجهة آثار الزلزال الذى أضر بعدد كبير من الأبنية التعليمية في ذلك الوقت[٢]

رابعا مشكلة البطالة وعلاقتها بالتعليم :

سبق إيضاح أن التنمية للإنسان وبالإنسان ووسيلة الإنسان لتحقيق هذه التنمية هو العمل بما يتطلبه من شروط كثيرة ، كالقدرة عليه، والإعداد الجيد، ووجود الفرص الكافية، لكى يسهم كل إنسان بدور فعال في التنمية . إن العمل أحد الحقوق الدستورية التى نص عليها الدستور، واعتبره حقا وشرفا وواجبا

---

[١] ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم قطاع الكتب ،" مشروع مبارك القومي . انجازات التعليم في عامين " مرجع سابق ص :٥٩.

[٢] المرجع السابق ، ص ص : ٥٩-٦٣.

كما نص على ذلك الميثاق . فهو يكسب المرء الثقة في النفس لما يستطيع تقديمه من خير للآخرين ،ولأنه يمكنه من الحصول على دخل يكفل له الحياة ، ولكن نتيجة للإسراف في استخدام هذا الحق، وفي التزام الدولة بتعيين كل الخرجين من كل المستويات التعليمية ظهر ما يسمى بالبطالة المقنعة[١]. إلا أن هناك بطالة أخرى هى البطالة السافرة، ويقصد بها عدم العمل في فترة مرجعية معينة رغم القدرة عليه والرغبة فيه[٢] وتكتسب دراسة مشكلة البطالة أهمية على المستوى القومى حيث إنها من أول المشكلات التى يعانى منها الشباب في الوقت الحاضر[٣] كما أنها من الأسباب الرئيسية في انهيار الأسر[٤] ، وتهتم الدراسة الحالية بها من منطلق أن نسبة غير قليلة من العاطلين هم خريجو النظام التعليمي الذى من بين مسؤلياته إعداد الأفراد، لكى يندرجوا داخل قوة العمل المنتجة، لكى يكونوا من سواعد تنمية المجتمع ، وعلى ذلك تصبح البطالة مؤشراً على وجود قصور ما في النظام التعليمى، أدى إلى ألا يجد خريجوه فرص عمل داخل سوق العمل غير أنه لا يجوز القطع منذ البداية بأن نظام التعليم هو السبب الوحيد في هذه المشكلة ، ولكنها مشكلة متعددة الزوايا والأطراف .[٥]

تمتد جذور مشكلة البطالة الحالية إلى وقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حيث تبنت الدولة خططاً طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبرت قوة العمل أحد دعائمها الأساسية، والتى تعتمد بدرجة كبيرة على مخرجات النظام التعليمي ، ونتيجة للظروف الاجتماعية التى عاشها المصريون قبل الثورة، وحرمان الغالبية العظمى منها من التعليم ، قررت الثورة مجانية التعليم ، وعملت على نشر مؤسساته ، فأقبل عليه الشعب بصورة كبيرة ، مع بداية الستينيات التزمت الدولة بتعيين الخريجين من جميع مستويات التعليم مما زاد من عرض قوة العمل ، ولم تنم فرص العمل المتاحة بنفس السرعة. إلا أن الآثار السلبية لذلك، لم تظهر في السبعينيات بجلاء نتيجة للهجرة الخارجية للمصريين، والتى امتصت قدراً كبيراً من قوة العمل المصرية ،ولكن مع بداية الثمانينيات . ظهرت مشكلة البطالة بوضوح نتيجة لتضخم الجهاز الحكومي عبر السنوات الماضية بالعمالة المتوافرة لديه، مما أفقده القدرة على استيعاب المزيد ، وأصبحت تكلفة تعيين الخرجين تمثل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة، واستمرار الزيادة في أعداد الخريجين كل عام نتيجة للزيادة السكانية والتوسع في التعليم ، وانكماش الطلب على العمالة المصرية في الدول النفطية نتيجة انخفاض أسعار البترول، ومع بداية التسعينيات حدثت حرب الخليج وتسببت في عودة المصريين العاملين بكل من العراق والكويت، وانضمامهم إلى رصيد

---

(١) محمد نعمان جلال ومجدى المتولى : " أثر حرب اكتوبر على الحياة العامة وتطوير علاقات مصر الدولية (الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٤) ، ص: ٧٨

(٢) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى : -

- نادر فرجانى : " البطالة إلىأنسة (الاهرام الاقتصادى العدد ٢٦٧، أبريل ١٩٩٣) . ص: ٢١
- عوض مختار هنودة : " المدخل المنظومى الدارسة مشكلة البطالة " في سلوى سيلمان (محرر): " البطالة في مصر " (المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩) . ص: ٥١
- Ibrahim . Mgdi Abedelkader, population policy And Unempolyment problem In Egypy " , p
- في جمعية اصدقاء العلميين المصريين بالخارج : " (مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ الثانى عشر ديسمبر ١٩٩٦)

(٣) سمير عبد المنعم عبد الخالق : " أهمية علاج قضايا الشباب في توفير الامان والاستقرار ودفع حركة التنمية الشاملة بمصر " في مؤتمر " قضايا الشباب في المجتمع المصري المعاصر ، (معهد التخطيط القومى ، الفترة ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٤) ، ص: ٤٥٧.

(٤) إبراهيم العزب العفيفي : " قضايا الشباب في المجتمع المصرى المعاصر ، دوار وزارة الشئون الاجتماعية ، المحقق والمستهدف " في مؤتمر " قضايا الشباب في المجتمع المعاصر " (معهد التخطيط القومى ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٤) ، ص : ٥٠٦ .

(٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : -

-حامد عمار : " أحوال الإنسان في ربوع مصر ومؤشراتها في مطلع التسعينيات " ، مرجع سابق ، : ١٤- ١٥ .

-احمد حسن إبراهيم : " أثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل والتشغيل في مصر " في رمزى زكى وأخرون " : استشراف بعض الأثار المتوقعة السياسات الإصلاح الاقتصادى بمصر " ج (معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، رقم ٨٩ ، ١٩٩٤) ،ص : ١٣١

البطالة بالبلاد[1] ذلك بالإضافة إلى الاستثمار فى مشروعات كثيفة رأس المال لا كثيفة العمالة . واتجاد مشروعات تنمية بالدولة إلى عمليات الإحلال والتجديد. واستكمال مشروعات البنية الأساسية . وهى عمليات تعتمد على التكنولوجيا المتطورة أكثر من اعتمادها على العمالة البشرية، وقلة الخامات المحلية نسبيا أو محدودية السوق المحلية. والتأخر فى توسيع أعمال التصدير بسبب الحاجة إلى مزيد من جودة الإنتاج لمواجهة المنافسة العالمية فى ظل وجود التكنولوجيا العالمية المتطورة [2]. كما أن التركيب السكانى فى مصر ساعد على تفشى هذه الظاهرة. حيث إن ٤ر٣٩% من السكان يقعون في الفئات العمرية أقل من ١٥ سنة . وهم يمثلون عبء إعالة على قوة العمل [3] بالإضافة إلى أن هؤلاء الأطفال يشكلون إضافة جديدة لمشكلة البطالة بصورها المختلفة بعد عدة سنوات[4] كما تشير بعض الدراسات إلى ارتباط البطالة فى مصر ببرنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينيات[5] وقدمت الأدلة العديدة على هذا الارتباط[6] بما يخرج عن نطاق الدراسة الحالية .

تكتسب مشكلة البطالة في المجتمع أهمية . لما لها من أثر في إهدار الطاقة البشرية ، وما يصحبه من إهدار للموارد الاقتصادية وما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية وثقافية أخطر منه تتمثل في زيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة [7] وفي أن البطالة هى البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة، والتطرف، وأعمال العنف. التى ظهرت بشدة في مصر في الآونة الأخيرة[8] فالبطالة تؤثر على البناء القيمى للمجتمع ، حيث ينهار. وتتفكك الإنجازات الأمنية القومية. وتتحول أعداد غفيرة إلى الرغبة في التدمير، وتكثر المخاطر . ويزداد الصراع بين القيم المفترض أن يؤمن بها الشباب، والتى لا تحقق له الأمل في الحصول على عمل. ثم سكن وارتباط عائلي، وتكوين أسرة. وبين الواقع الذى يعيشه [9] . خاصة إذا كان من المتعلمين الذين أصابتهم البطالة بالإحباط ، مما يزعزع الاستقرار السياسي للبلاد[10] ، رغم هذه الأهمية لمشكلة البطالة. فإن المعلومات عن التشغيل ومادون التشغيل في مصر مثلها مثل باقى الدول النامية.في أفريقيا ليست كافية لكشف النقاب عن الأبعاد الكمية ومجال وكثافة المتغيرات ، كما تتأثر بالجماعات

---

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى:-
- وزارة القوى العاملة والهجرة مشكلة البطالة في مصر ودور وزارة القوى العاملة والهجرة في مواجهة المشكلة " في جمعية أصدقاء العلميين المصريين في الخارج : " البطالة في مصر " (مؤتمر مصر العام ٢٠٠٠ الثانى عشر ديسمبر ١٩٩٦) ص ص : ٢-١
- مكرى رمسيس سرور : الأمن والبطالة في جمعية اصدقاء العلميين المصريين في الخارج : " البطالة في مصر " (مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ الثانى عشر ، ديسمبر ١٩٩٦ ، ص: ٢
- مصطفي السيد عبد العزيز : " مشكلة البطالة في مصر " في جمعية أصدقاء العلميين المصريين في الخارج : " البطالة في مصر " (مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ الثانى عشر ، ديسمبر ١٩٩٦) ، ص ص :٣-١

(٢) مصطفي السيد عبد العزيز : مرجع سابق ، ص : ٩

(٣) وزارة القوى العاملة والهجرة : " مشكلة البطالة في مصر ودور وزارة القوى العاملة والهجرة في موجهة المشكلة " مرجع سابق ، ص: ٣٠

(٤) سامية حضر صالح : " البطالة بين الشباب حديثى التخرج " (كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٢ ، ص ص : ٢٦-٢٨ .

(٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : -
- سلوى سليمان (محرر) : " البطالة في مصر " (المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٩) . ص : ٠١
- احمد حسن ابراهيم : مرجع سابق ، ٣٠٦ .
- ج.م.ع . معهد التخطيط القومي : " تقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٤)، ص: ٢٦ .
- كريمة كريم : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى (١٩٩٢/١٩٩١) في مصر " ، مرجع سابق ، ص ص : ٤٤- ٤٥ .

(٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : -
-رمزى زكى : قضايا مزعجة مرجع سابق ، ص ص : ١٣٣- ١٣٩ .
- احمد حسن ابراهيم : مرجع سابق ص ص : ١٧٧- ٣٩١ .

(٧) رمزى زكى : قضايا مزعجة " مرجع سابق ، ص: ١٢١ .

(٨) محمد منير عتيمة : نحو استراتيجية مقترحة لمواجهة مشكلة البطالة الشباب في مصر " في (معهد التخطيط القومي : مؤتمر " قضايا الشباب في المجتمع المصرى المعاصر " . الفترة ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٤) ، ص: ٣٩٥ .

(٩) سامية حضر صالح : مرجع سابق ، ص ص : ١٨- ١٩ .

(١٠) محمد عبد الفتاح ، وابراهيم محمود محمد عوض : " البطالة بين الخرجين في مصر من منظور إقليمي حتى عام ٢٠٠٠ " في جمعية اصدقاء العلميين المصريين في الخارج البطالة في مصر " (مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ الثاني عشر ، ديسمبر ١٩٩٦) ، ص :١٠

الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة . كما تخضع للاختلاف في التعريف والطريقة" [1] ، وبالتالي يعتبر تتبع مشكلة البطالة أمراً عسيراً [2] ،كما يوجد تضارب كبير بين الأرقام التي ترد في الدراسات المختلفة [3]، فقد قدرت البطالة في عام ١٩٦٠ نحو ١٧٥ ألف متعطل بنسبة ٢ر٢% من قوة العمل (معدل البطالة) وفي عام ١٩٧٦ بحوالى ٨٥٠ ألف متعطل بمعدل ٧ر٧% وحوالى ٢٠١١ ألف متعطل (أى أكثر من ٢ مليون عاطل في عام ١٩٨٦ بمعدل ٧ر١٤% [4] ، بينما قدرها تعداد ١٩٨٦ بحوالى ١٤٣٧ألف متعطل بنسبة ٥ر١٠% من قوة العمل [5] وفي نهاية الثمانينيات قدرت البطالة بحوالى ٥ر٢٠% من إجمالي قوة العمل عام ٨٩/ ١٩٩٠ [6] في تقدير آخر وصل معدل البطالة إلى ١ر٨% عام ١٩٨٩ و٩ر٨% عام ١٩٩٠ [7] وفي تقدير ثالث وصل معدل البطالة إلى ٩ر٦% عام ١٩٨٩ [8] و ٦ر٨ % عام ١٩٩٠ [9].

وفي التسعينيات ظهرت تقديرات البطالة كما يلى :

٦ر٩% من جملة قوة العمل عام ١٩٩١ [10] ، و٧ر٨% عام ١٩٩٢ [11]، وفي تقدير آخر وصلت إلى ٢ر١٢% من عدد السكان داخل قوة العمل ٦ سنوات فأكثر ،و٦ر١٤% من عدد السكان في قوة العمل ١٥ سنة فأكثر في عام ٩٢/٩١ [12] . وعن نفس العام تقدر بحوالي ١٥% قرب نهاية عام ١٩٩٢ [13] . وفي تقديرات وزارة التخطيط بلغت البطالة عام ٩٢/ ٩٣ حوالى ١٠,١% من جملة قوة العمل . و١٥٧٧ ألف بمعدل ٨ر٩% عام ٩٤/٩٣ [14] . ثم انخفضت إلى ١٥٧٣ ألف متعطل بمعدل ٦ر٩ % [15] عام ٩٥/٩٤ ، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى إلى١٥٨٥ آلف متعطل عام ٩٦/٩٥ بمعدل ٤ر٩ %، وفي تقدير حديث تناقصت البطالة من ٢ر٩% من قوة العمل في عام ٩٢/٩١ إلى نحو ٨ر٨% في عام ١٩٩٧/٩٦ [16] . ويقدر انخفاضها إلى ١٤٨٣ ألف متعطل عام ١٩٩٨/٩٧ ،ويستهدف

---

[1] El- Tigi, Aziz El-Din, Reflection On the prolems Of Unemploy ment Among the Eductation In Africa With particular On Egypt "
في سلوى سليمان (محرر) : " البطالة في مصر " المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٨٩) ص: ٥٧٠.

[2] رمزى زكى : قضايا مزعجة ، مرجع سابق ، ص : ١٢٣

[3] أحمد حسن ابراهيم : مرجع سابق ، ص ص : ٣٠٩ – ٣١٠.

[4] انظر:
- ج.م.ع. ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : " استراتيجية التنمية العمرانية في مصر " مرجع سابق ، ص: ٣٨.
- مكاوى ارمانيوس : مرجع سابق ، ص : ٠١
- مصطفي السيد عبد العزيز : مرجع سابق ، ص :٢

[5] ج.م.ع. ،الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : " التعداد السكانى العام ١٩٨٦ " المجلد الثانى ، النتائج النهائية ، اجمالى الجمهورية ، ص: ٣٤.

[6] محمد فكرى : قضية البطالة فى مصر في مجلة منبر الشرق ، السنة الثانية ، العدد ٨ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص : ٥٥.

[7] علا سليمان الحكيد مرجع سابق ، ص: ٣.

[8] ج.م.ع. ، الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء : " بحث العمالة بالعينة عام ١٩٨٩ ص : ٥٢.

[9] ج.م.ع. ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : " بحث العمالة بالعينة عام١٩٩٠ ص ٥١.

[10] ج.م.ع. ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة الاحصاء : " بحث العمالة بالعينة عام ١٩٩

[11] ج.م.ع. ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :" بحث العمالة بالعينة عام ١٩٩٢ ص : ٥٨ "

[12] وزارة السكان وتنظيم الاسرة ، المجلس القومى للسكان : " الاستراتيجية السكانية (١٩٩٢-٢٠٠٧ فصل استراتيجية العمل والعمالة ص : ٦.

[13] نادر فرجانى : مرجع سابق ص: ٢٣ .

[14] ج.م.ع. ، البنك المركزى المصري : " التقرير السنوي ١٩٩٤/٩٣ " ، ص : ١٥"

[15] ج.م.ع. البنك المركزى المصري : " التقرير السنوي ١٩٩٦/٩٥"، ص:١٠٣.

[16] ج.م.ع ، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٦/ ١٩٩٧) مرجع سابق ص : ٦٢.

أن تصل إلى ١٤٤١ ألف متعطل ٩ر٧% عام ٩٨/ ١٩٩٩ [١] .أما وزارة السكان فقد توقعت عكس ذلك حيث أن البطالة في ١٩٩٧ تصل إلى ٧ر١٣ % من جملة قوة العمل ٦ سنوات فأكثر، و١ر١٨% من قوة العمل ١٥ سنة فأكثر ، وقدر زيادتها إلى ١٥,٦% و٢١.٦% على التوالي عام ٢٠٠٠، وإلى ١٦,٧% و ٢٥,١% على التوالي عام ٢٠٠٧ [٢]. إن سبب النقص في النسب الحالية عما توقعته وزارة السكان يرجع إلى جهود الصندوق الاجتماعي للتنمية وتوجيه الاستثمارات نحو تنمية القرية ، واتباع سياسة تشغيل رامية إلى زيادة عدد المشتغلين من خلال تركيز الدولة على مشروعات البنية الأساسية، التي تحتاج لعمالة كبيرة، وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص لتتسع مشروعاته مستوعبة قدراً كبيرا من قوة العمل [٣].

إن التقدير العددي للبطالة هنا ليس أكثر من مؤشر على مدى شيوع البطالة في المجتمع بمالها من آثار مختلفة ، ولكن الأهم هو اختلاف البطالة بين الريف والحضر، وارتباطها بالهجرة الداخلية، التي أدت إلى نشأة المناطق العشوائية التي من بينها منطقة الدراسة ، وأيضا أن " الغالبية الساحقة من المتعطلين شباب متعلم يبحث عن العمل لأول مرة " [٤] وقد يئس البعض منهم في الحصول على عمل . وهو ما ستتم مناقشته في السطور القادمة .

البطالة بين الريف والحضر :

يتضح تطور البطالة خلال فترة الدراسة بين الريف والحضر من الجدول التالي : -

جدول رقم (١١)

تطور البطالة بين الريف والحضر في مصر خلال

السنة	١٩٦٦		١٩٧٦		١٩٨٦		١٩٩٦	
الجنس	عدد المتعطلين بالآلف	معدل البطالة	عدد المتعطلين بآلاف	معدل البطالة	عدد المتعطلين بالآلف	معدل البطالة	عدد المتعطلين بالآلف	معدل البطالة
	ريف							
ذكور	٤٢,٢٤٦	١,٠٨	٢٦١	٤,٥	٥٢٤,٩٢٥	٧,٩١	٥٥٨,٧٥٤	٦,٨
إناث	١٠,٢٤٢	٣,١٨	١٣٦	٣٨	١٢١,٠٥	٣٠,٢٤	٢٨٦,٠٦١	٢٧,٧٣
جملة	٥٢,٤٨٨	١,٢٤	٢٩٦	٦,٤	٦٤٥,٩٧٥	٨,١٤	٨٤٤,٨١٥	٩,١٤
	حضر							
ذكور	٦٢,٨٦٥	٢,١٤	٢٩٧,٢٧	٧.٢	٥٥٢,٦٩٥	١٠,٢٤	٤٤٤,١٣١	٧,٠١
إناث	١٦,٨٩١	٥,٠٩	١٥٧	٢٥	٢٣٨,٥٧٣	٢٢,٣٦	٢٤٩,٠٦٢	١٥,٦٤
جملة	٧٩,٧٥٦	٢,٤٤	٤٥٤	٩,٥	٧٩١,٢٦٨	١٢,٤٤	٦٩٣,١٩٣	٨,٧٤
	أجمالي الجمهورية							
ذكور	١٠٥,١١١	١,٥٤	٥٥٨	٥,٦	١٠٧٧,٦٢	٩,٣	١٠٠٢,٨٨٥	٦,٨٩
إناث	٢٧,١٣٣	٤,١٥	٢٩٣	٢٩,٧	٣٥٩,٦٢٣	٢٤,٥١	٥٣٥,١٢٣	٢٠,٣٩
جملة	١٣٢,٢٤٤	١,٧٧	٨٥٠	٧.٧	١٤٣٧٢٤٣	١٠,٧٣	١٥٣٨,٠٠٨	٨,٩٥

المصدر

---

[١] ج.م.ع . وزارة التخطيط :" الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٧/١٩٩٨ -٢٠٠١ -٢٠٠٢) ، مرجع سابق ص: ٥٠.

[٢] وزارة السكان وتنظيم الأسرة المجلس القومي للسكان : " الاستراتيجية السكانية (١٩٩٢ - ٢٠٠٧) ، فصل استراتيجية العمل والعمالة . ص : ٦

[٣] ج.م.ع. ، وزارة التخطيط : " الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٧/١٩٩٨/-٢٠٠١/٢٠٠٢) " مرجع سابق ، ص: ٥٠.

[٤] نادر فرجاني : مرجع سابق ، ص: ٢٣.

المصدر

- ج.م.ع. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " التعداد العام للسكان ١٩٦٦"النتائج التفصيلية لتعداد السكان بالعينة . المجلد الثاني ، سبتمبر ١٩٧٢. جدول رقم (٢٨).

- ج.م.ع. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " التعداد العام للسكان ١٩٧٦" النتائج التفصيلية إجمالي الجمهورية . سبتمبر ١٩٧٨، ص:٩٧.

- ج.م.ع. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " التعداد العام للسكان ١٩٨٦ " المجلد الثاني ، النتائج التفصيلية ـ أجمالي الجمهورية ص ص ٢٨-٣٤.

- ج.م.ع . الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : " التعداد العام للسكان ١٩٩٦"، النتائج النهائية ، مجلد إجمالي الجمهورية ، الجزء الأول جدول رقم (٦) .

يشير هذا الجدول إلى أن البطالة كانت في تزايد مستمر حتىعام ١٩٨٦. إلا أن معدل الزيادة في الريف أكبر منه في الحضر، ويرجع ذلك – بالطبع إلى أن مشروعات التنمية في الفترات السابقة كانت توجه نحو الحضر أكثر منها نحو الريف، وهو من أعراض السياسة الاقتصادية غير المتوازنة التي أدت إلى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية إلى الحضر أملاً في الحصول علي فرصة عمل، وما أفرزته من مشاكل سبق إيضاحها في الفصل السابق . وقد كانت هذه الهجرة أحد العوامل المسببة لارتفاع معدلات البطالة في الحضر بصورة واضحة عنها في جملة الجمهورية في عامى ١٩٦٦و١٩٧٦ إلا أن المعدلات اقتربت من بعضها في ١٩٨٦ حيث أن الهجرة الداخلية .قد بدأت في الانحسار تدريجيا وظهرت عوامل أخرى للبطالة في الريف منها ضيق الأرض الزراعية وزيادة السكان وقلة المشروعات التنموية المناسبة لقوة العمل المتزايدة .

ونظراً لتأخر ظهور نتائج تعداد ١٩٩٦ التفصيلية، فإن مؤشرات البطالة بين الريف والحضر اعتمدت على تقديرات بعض الهيئات لها، ولكن بتصنيفات مختلفة عما سبق .

فمثلاً تقدر وزارة التخطيط البطالة حسب الإقليم كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١٢)

توزيع البطالة علي أقاليم مصر في عام ١٩٩٨/٩٧

الإقليم	قوة العمل (بالآلف نسمة)	هيكل نسبي%	البطالة (بالالف نسمة)	نسبة البطالة %	هيكل نسبي %
إقليم القاهرة الكبرى	٤٦٦١	٢٦,١	٢٦٤	٥,٧	١٧,٨
إقليم غرب الدلتا	٢٣٣٢	١٣,١	٢٢٤	٩,٦	١٥,١
إقليم الدلتا	٥٣٣٦	٢٩,٩	٥٤٧	١٠,٣	٣٦,٨
إقليم سيناء والقناة	٦٥٠	٣,٧	٤٦	٧,١	٣,١
إقليم شمال الصعيد	٢٠٧٥	١١,٦	١٤٦	٧,٠	٩,٨
إقليم جنوب مصر	٢٧٧٣	١٥,٦	٢٥٦	٩,٢	١٧,٣
الإجمالي العام	١٧٨٢٧	١٠٠	١٤٨٣	٨,٣	١٠٠

المصدر :

- ج.م.ع، وزارة التخطيط : " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨" ، مرجع سابق ص:٣٣٣.

من الجدول يتضح أن أقل معدلات البطالة في إقليم القاهرة الكبرى . وهو يعني أن الإحساس بالبطالة بين سكانها يكون أقل من غيرها ممن ترتفع بينهم معدلات البطالة .مثل إقليم الدلتا صاحب أعلى معدلات بطالة، وبالتالي يغذى هذا الإحساس رغبة البعض في التوجه إليها للحصول علي عمل بها رغم أن نصيبها من جملة البطالة في الجمهورية هو الثاني بعد إقليم الدلتا، مما يدعم وضعه كمحط أنظار الراغبين فى الهجرة أكثر من غيره من الأقاليم رغم انخفاض نصيبهم من إجمالي البطالة في الجمهورية. وقد أثر ذلك بالطبع في النمو السرطاني للعشوائيات بها ، والذى اتخذت الدولة كثيرا من الإجراءات للحد منه . وكان من أهم هذه الإجراءات البرنامج القومي لبناء وتنمية القرية المصرية شروق. والذى بلغت جملة الاستثمارات المنفذة به نحو ٦١٨ مليون جنيه. أنفقت في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة. ودور حضانة ،ومراكز شباب، وإعداد مهني ،وبيوت ثقافة ،ومساجد، ووحدات صحية. ومستشفيات ، وملاعب الشباب ، ونواد نسائية ، واجتماعية ، ورصف وإنارة الطرق، ومد شبكات المياه والصرف الصحي ، وزيادة طاقة الكهرباء [1] . وذلك عملا علي تحقيق العدالة في توزيع التنمية بين أفراد المجتمع ، والحد من الهجرة الداخلية، ومواجهة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المترتبة علي الزيادة السكانية الضيقة المأهولة بالسكان .

ب – البطالة والحالة التعليمية :

أسفرت نتائج الحصر الذى أجرى علي ٢١ محافظة عن تواجد ١٤٢٥١١٣ خريجا من حملة المؤهلات يرغبون في الدخول لسوق العمل موزعين كما يلي :

جدول رقم (١٣)

حصر الخريجين الراغبين في دخول سوق العمل تبعا للمؤهل .

جملة المؤهلات المتوسطة		حملة المؤهلات فوق المتوسطة		حملة المؤهلات العليا	
التخصص	%	التخصص	%	التخصص	%
ثانوى تجارى	٥١	فني تجارى	٦٧,٩	تجارة	٣٣
ثانوى صناعي	٣٦	فني صناعي	٢٨,٧	آداب ولغات	٢٥
ثانوى زراعي	١٢	خدمة اجتماعية	١,٧	حقوق	١٥
باقي التخصصات	١	فني صحي	٠,٢	زراعة وطب بيطرى	١٥
		تخصصات أخرى	١,٥	باقي التخصصات	١٢
% للمؤهل إلى جملة البطالة	٧٧,١		٩,٤		١٢.٥

المصدر

– وزارة القوى العاملة والتشغيل :" دور وزارة القوى العاملة والتشغيل في خدمة قضايا الشباب في المجتمع المصرى المعاصر ، المحقق والمستهدف" ، (معهد التخطيط القومي : مؤتمر " قضايا الشباب في المجتمع المصرى المعاصر " الفترة ٢٦–٢٨ أبريل ١٩٩٤)، ص : ٥٢٦

يشير هذا الجدول إلى أن، أكثر المضارين من البطالة هم حملة المؤهلات المتوسطة وتدعم نتائج بحث العمالة بالعينة هذا الوضع حيث مثل حملة – المؤهلات المتوسطة ٧٥,٩١% من جملة البطالة بالجمهورية يليهم حملة المؤهلات الجامعية بنسبة ١٢,٣٧% من جملة البطالة في الجمهورية . والمهم

في ذلك أن الغالبية العظمي من المتعطلين هم من حملة المؤهلات المتوسطة [1] ، والذين يدخلون في الشريحة الاجتماعية ذات الدخل المنخفض إلى حد ما. حيث يختصرون السلم التعليمي لكي يخف العبء علي أسرهم أملاً في الحصول علي عمل سريع . وهؤلاء غالبا ما يتركزون في المناطق الشعبية والهامشية ، ويلجأون للعمل في أى مجال مهما كان متدنيا لكسب قوت يومهم ، وهو ما لاحظته الدارسة أثناء تطبيق الدراسة الميدانية لأحد الأحياء الشعبية بالقاهرة التي تحظي وحدها بنسبة ١٠,٧% من فائض الخريجين علي مستوى المحافظات الواحدة والعشرين التي شملها الحصر ، [2]، يتوقع أن تصل نسبة البطالة بها إلى ١٧,٨ % من جملة البطالة في الجمهورية عام ١٩٩٨/٩٧ . [3]

إن البطالة في هذه المناطق الهامشية والشعبية تتضافر مع عوامل أخرى ضاغطة تفسح المجال للعديد من المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية [4]. كما أن بطالة المتعلمين بالذات، تؤدى إلى انصراف البسطاء عن التعليم ، حيث تنتفي من وجهة نظرهم فائدة التعليم في دفع مستوى معيشتهم . وهذا ما أثبتته إحدى الدراسات العلمية من تراجع قيم التعليم والثقافة في مقابل قيم الفائدة العينية والتكاسل في التحصيل الثقافي [5] . وبذلك تغيرت قيمة التعليم في نظر هؤلاء البسطاء إلى مجرد الحصول علي مؤهل دراسي ،يعطي هؤلاء الآباء البسطاء من سكان هذه الأحياء الإحساس بأنهم قاموا بواجبهم نحو أبنائهم في حدود إمكانياتهم ، أى بأقل التكاليف ، وهو ما يظهر في زيادة البطالة بين خريجي التعليم التجارى بكل مستوياته عن غيره من أنواع التعليم حيث إنه أقل أنواع التعليم تكلفة سواء بالنسبة للدولة أو للأسرة ، وبالتالى فقد حقق نمواً كبيراً في بعض السنوات مقارنة بغيره من أنواع التعليم قبل الجامعي كما يتضح من الجدول التالى :

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :" النشرة السنوية لبحث لعمالة بالعينة لعام ١٩٩٥ "، (سبتمبر ١٩٩٦) ص :٤٤. ج

(٢) وزارة القوى العاملة والتشغيل :" دور وزارة القوى العاملة والتشغيل فى خدمة قضايا الشباب في المجتمع المصرى المعاصر " في معهد التخطيط القومي : مؤتمر " قضايا الشباب في المجتمع المصرى المعاصر " الفترة ٢٦-٢٨ ابريل ١٩٩٤) ص : ٥٢٧ .

(٣) ج.م.ع، وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨" مرجع سابق ، ص:٣٣٣.

(٤) انظر: - سامية خضر صالح : مرجع سابق ، ص:١١.

- محمد فكرى : مرجع سابق ، ص ص :٥٨-٥٩ .

(٥) احمد انور محمد سيد : مرجع سابق ، ص: ٣٠٣.

جدول (١٤)

تطور التعليم الثانوى كميا حسب النوع خلال فترة الدراسة .

السنة	٧٥/٧٤		٨٠/٧٩		٨٥/٨٤		٩٠/٨٩		٩٥/٩٤		٩٨/٩٧	
نوع التعليم	ت	معدل النمو %	ت	معدل النمو %	ت	معدل النمو %	ت	معدل النمو %	ت	معدل النمو %	ت	معدل النمو %
المدارس												
عام	٤١٠	سنة الأساس	٥٠٧	٤.٧٣	٦٢٦	٤.٦٩	٧٩٤	٥.٣٧	١٠٤٩	٦.٤٢	١٣١٠	٥.١٢
صناعي	١١٢		١٣٥	٤.١١	١٦٨	٤.٨٩	٢٦٥	١١.٥٥	٤٢٧	١٢.٢٣	٥٢٢	٧.٤٢
زراعي	٥٣		٥٦	١.١٣	٦٦	٣.٥٧	٧٧	٣.٣٣	٩٢	٣.٩	١١٢	٧.٢٥
تجارى	١٦٩		٢٤١	٨.٥٢	٣٦٤	١٠.٢١	٤٤٥	٤.٤٥	٥٤٠	٤.٢٧	٦١٦	٤.٦٩
جملة الثانوى												
الفصول												
عام	٨٨٠		١١٤٨٤	٦.٠٩	١٣٧٣٣	٣.٩٢	١٥٤٥٨	٢.١٥	٢١٢٥٥	٧.٥	٢٣١٦٨	٣
صناعي	٢٩٣٤		٤٥٠٠	١٠.٦٧	٧٣٢٧	١٢.٥٦	١٢٥٧١	١٤.٣١	٢٣٢٤٧	١٦.٩٩	٢٣٣٤٧	.١٤
زراعي	١١٠٤		١٧٢١	١١.١٨	٢٧٤٤	١١.٨٩	٣٣٦٣	٤.٥١	٥٤٧٢	١٢.٥٤	٥٠٣٦	٢.٦٦-
تجارى	٦٢٢٧		٩٨١٣	١.٥٢	١٢٥٠٤	٥.٤٨	١١٣٤٣	١.٨٦	٢١٨١١	١٨.٤٦	٢١٢٤٨	.٨٦-
جملة الثانوى	١٩٠٦٨		٢٧٥١٨	٨.٨٦	٣٦٣٠٨	٦.٣٩	٤٢٧٣٥	٩.٥٤	٧١٧٨٥	١٣.٦	٧٢٨٣٥	.٤٩
التلاميذ												
عام	٢٩٢٣٨٦		٤٦٨٠٥٢	١٢.٠٢	٥٦٣٧٩٢	٤.٠٩	٥٦٩٩٣٩	.٢٢	٨٤٤٣٥٨	٩.٦٣	٩٠٨٤٩٣	٢.٥٣
صناعي	٩٦٧٢١		١٤٩٢٦٩	٢٢.٨٢	٢٥١٢٩٤	١٣.٦٧	٤٣٦٢٢٨	١٤.٧٢	٨٤٢٦٠٢	١٨.٦٣	٨١٤٧٦٧	١.١-
زراعي	٣٨٤٢٩		٥٦٨٤٣	٣.٥٨	٩٥٦٨٩	١٣.٦٧	١٨٢٥٢	٤.٧٢	٢٠٥١٦٧	١٤.٧	١٨١٤١١	٣.٨٦-
تجارى	٢١٣٢٠٩		٣٤٧٣٩٦	١٢.٥٩	٤٥٥٧٠٠	٦.٢٣	٣٩٥٦٥٣	٢.٦٤	٨٤٦٠٠٩	٢٢.٧٧	٧٩٦٩٥٠	١.٩٣-
جملة الثانوى	٦٤٠٧٤٥		١٠٢١٥٦٠	١١.٦٧	٦٦٤٧٥	٦.٧٥	١٥٢٠٠٧٢	٢.٢٥	٢٧٣٨١٣٦	١٦.٠٣	٢٧٠١٦٢١	.٤٤-

المصدر :

- ج.م.ع. وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلي : " الإحصاء الاستقرارى للتعليم قبل الجامعي "، السنوات الموضحة بالجدول .

يظهر الجدول أنه على مدار كل السنوات فإن ترتيب أنواع التعليم الثانوى من حيث عدد المدارس ظل ثابتا. حيث إن الثانوى العام في المقدمة، يليه الثانوى التجارى ، ثم الثانوى الصناعي ، وأخيراً الثانوي الزراعي .

بالنسبة لعدد الفصول المفتوحة. ظل الترتيب السابق حتى عام ٩٠/٨٩ حيث تقدم الثانوى الصناعي إلى الترتيب الثاني بعد الثانوى العام، ثم جاء بعده الثانوى التجارى، ثم الثانوى الزراعي، ثم واصل الثانوى الصناعي تقدمه ليحتل الترتيب الأول في فترة التسعينيات، يليه الثانوى العام ، ثم الثانوى التجارى ، ثم الثانوى الزراعي، الذى ظل طول فترة الدراسة في المركز الأخير بين أنواع التعليم الثانوى الأربعة .

بالنسبة لعدد التلاميذ ظل التعليم التجارى حتى منتصف الثمانينيات هو التالى للثانوى العام ، وهذا يتماشي مع عاملين ، الأول. هو الرغبة الشديدة في التعليم الجامعي في ظل المجانية لدى الطلاب، وأولياء الأمور والثاني هو ما جاءت به سياسة الانفتاح من مشروعات تجارية، جعلت التعليم التجارى طريقا سهلاً للعمل بها. إذ لا تتطلب معظم مكوناتها المؤهلات العليا للعاملين بها .

تعود الطفرة التي شهدها التعليم الصناعي إلى أن قطاع الصناعة هو المستفيد الأكبر من خطط التنمية، وبالتالي احتاج لطاقة عاملة أكبر في مختلف المستويات التي يضطلع بها التعليم الصناعي ، كما

أن عائد الهجرة الخارجية لبعض الأفراد تمثل (استثمر) في فتح ورش، ومصانع صغيرة استوعبت هذه الزيادة . كما أفادت المجتمعات العمرانية الجديدة في امتصاص نسبة كبيرة من خريجي هذا التعليم .

قامت الدولة منذ بداية التسعينيات بخطوات تتسق مع اعتبارها أن التعليم الفني هو مستقبل مصر. فتم اختيار٦ مواقع بالمدن الجديدة لإنشاء ٦ مراكز تدريب رفيعة المستوى علي غرار المراكز الموجودة في المانيا . لتكون نواة لمشروع (مبارك كول) لتطوير التعليم الفني ، وتم الإتفاق مع المصانع الموجودة بالستة مواقع علي تدريب الطلاب، لكي يتم ربط التعليم بالبيئة المحيطة به ، واستحدثت شعب جديدة في كل أنواع التعليم الفني لتتماشي مع احتياجات اقتصاد السوق، وتم تزويدها بالتكنولوجيا المتطورة اللازمة لرفع جودة التعليم بها ، كما تم تطوير التعليم الصناعي بتحويل المدارس الصناعية إلى وحدات إنتاجية عن طريق تزويدها باعتمادات مالية تكون تمويلاً لمشروع إنتاجي مربح يلبي احتياجات البيئة المحيطة في ضوء احتياجات السوق مع توجيه الأرباح الناتجة كحوافز للمعلمين والطلاب . ولتدعيم الخامات والأجهزة [1] وهي تجربة ناجحة شاهدت الدارسة نتائجها أثناء الزيارة الميدانية لمدرسة الزاوية الحمراء الفنية الصناعية:

لقد كان من نتيجة هذه الخطوات أن تراجع التعليم العام عن استحواذه علي ما يقرب من نصف عدد الفصول . أو التلاميذ في بداية فترة الدراسة إلى حوالى الثلث في نهايتها، بينما ظل التعليم التجارى محتفظا بثلث تلاميذ وفصول التعليم الثانوى ، في حين أن التعليم الصناعي هو أكبر أنواع التعليم الثانوى نموا في هيكل التعليم الثانوى ، فقد زاد نصيبه من حوالى ١٥% من عدد فصول المرحلة الثانوية في بداية فترة الدراسة إلى حوالي ثلث المرحلة في نهايتها . وظل التعليم الزراعي يتأرجح ما بين ٦% و ٧% طوال فترة الدراسة ، وتعكس هذه النسبة أوضاع الاستثمار في قطاعات التنمية المختلفة خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢-١٩٩٨/٩٧)، وتعتبر مؤشراً لمعدلات نموها أيضا [2] .

إلى جانب تلك الخطوات التي اتخذتها الدولة لتغيير هيكل التعليم في محاولة لتحسين استثمار القوى البشرية . سعت إلى رفع معدلات التشغيل في مختلف قطاعات الدولة . فقد زاد عدد المشتغلين خلال الفترة (٨٢/٨١-٩٨/٩٧)من ١٠٥٢٢ إلى ١٦٣٤٤ ألف مشتغل بزيادة قدرها ٥٨٢٢ ألف مشتغل ، بمتوسط معدل نمو مستوى ٢,٧ % ومتوسط ٣٦٤ ألف فرصة عمل سنويا ، وقد اختص عام ١٩٩٨/٩٧ وحده بحوالى ٥١٩ ألف فرصة عمل جديدة مقابل قوة العمل في نفس السنة بمقدار ٤٦٩ ألف نسمة ، وهو ما يعنى سحب ١٥٠ ألف نسمة من رصيد البطالة في السنوات السابقة، وقد كان للتحسن المستمر في مناخ الاستثمار دور كبير فى ذلك ، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للاتجاه نحو تنمية جنوب مصر بتخصيص الأرض للمشروعات الصناعية بالمجان فيه بدءاً من محافظة بنى سويف ، وحتى الحدود الجنوبية لمصر. مع تحمل الدولة تكاليف توفير هذه المرافق لهذه المشروعات مع إعطاء الأولوية للمشروعات كثيفة العمالة بهذه الأرض ، كما تلعب مشروعات الأسر المنتجة دوراً في توفير فرص العمل

---

[1] ج.م.ع. وزارة التربية والتعليم " قطاع الكتب : " مشروع مبارك القومى" انجازات التعليم في ٤ أعوام " مرجع سابق ، ص ص ١٧٩ – ١٨٢"

[2] ج.م.ع، وزارة التخطيط :" خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٨/٩٩" مرجع سابق، ص ص:٥٨،٦٢.

من خلال إقراض المواطنين النقد والخامات اللازمة للمشروعات ،والمعاونة في تسويق الإنتاج ، وقيام الدولة بتوزيع الأراضي الزراعية المستصلحة على شباب الخريجين [1] ومشروعات تنمية القرية المصرية (شروق) الذى يقدر أن يتيح نحو ٨٤ ألف فرصة عمل منها ١١ ألف فرصة عمل دائمة و٧٣ ألف فرصة عمل مؤقتة [2] . أنشأت الصندوق الاجتماعي للتنمية للتغلب على الآثار الجانبية الناتجة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي . والتي من بينها البطالة سواء للعاملين الذين ستستغني عنهم مؤسساتهم بعد خصخصتها. أو الداخلين الجدد لسوق العمل . فقد استطاع الصندوق منذ إنشائه بالقرار الجمهوري رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ توفير ١٥٦ ألف فرصة عمل مؤقتة و ٣٥١ ألف فرصة عمل دائمة. أى بإجمالي ٥٠٧ ألف فرصة عمل من خلال برامج وأنشطة متعددة بلغت اعتماداتها حتى ٣٠/ ٦/ ١٩٩٨ نحو ٢٧٧١ مليون جنية [3] .

إن البطالة كتعبير عن عدم الإتزان بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات النمو السكاني تعتبر رافداً من روافد الإحساس بمشكلة الفقر، التى تعصف بعدد غير قليل من أبناء هذا الوطن ، وبالذات في الريف والمناطق الحضرية المحرومة أو ما تسمى بالعشوائية ، فالتفاوت والعجز عن الوفاء بالاحتياجات الأسرية اليومية أمر يلمسه أى زائر لهذه المناطق . ولذلك ستهتم السطور التالية باستعراض نصيب الفرد من الدخل القومى. وعدالة التوزيع بين سكان مصر كتعبير عن الفقر المميز للمناطق الحضرية المحرومة.

خامساً : متوسط دخل الفرد وعدالة التوزيع .

إن رسم صورة عامة للأحوال الاجتماعية يتطلب التعرف على ثلاث مجموعات من المؤشرات. أولها مرتبط بتوزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية، وثانيها حالة العمالة والبطالة ونقص التشغيل، وثالثها إشباع الحاجات الإنسانية للمواطنين , وهى أوضاع مرتبطة إلى حد كبير بالأحوال الاقتصادية ، كما أن مجموعاتها متشابكة فيما بينها [4] ، وفي هذه السطور ستتم مناقشة توزيع الدخل بدءاً بتطور متوسط الدخل الفردى من الناتج القومي فهو أحد وسائل الحكم على تقدم أو تخلف بلد ما [5] . حيث إن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى هو أسهل الطرق لدراسة مشكلة الفقر[6] التى تتميز بها المناطق الحضرية المحرومة .

يوضح الجدول التالى تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى خلال فترة الدراسة وتأثيره على وضع مصر بين دول العالم حسب تقارير البنك الدولى

---

(1) المرجع السابق ، ص ص : ٧٧-٧٨ .

(2) المرجع السابق ، ص : ٣٣٤.

(3) المرجع السابق ، ص ص : ٢١٠ -٢١١ .

(4) جامد عصر : " أحوال الإنسان في ربوع مصر ومؤشراتها في مطلع التسعينيات " مرجع سابق ، ص :١١٠.

(5) محمود الكردى : " التخلف والتنمية" مرجع سابق ، ص : ٥٩ .

(6) El-laithy, Heba and Kheir El- Din , Hanaa : " Assesment of poverty In Egypt Using Household data " – في ضوء خير الدين وجودة عبد الخالق (محرر) : "الإصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية" المؤتمر العلمى الثالث لقسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، الفترة ٢١ – ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢ ، ص : ٤٦٧.

جدول رقم (١٥)

تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالدولار وتأثيره على ترتيب مصر بين دول العالم خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠

السنة ١٩٠٠																		
٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٥
متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار																		
٢٨٠	٣٢٠	٣٩٠	٤٨٠	٥٨٠	٦٥٠	٦٩٠	٧٠٠	٧٢٠	٦١٠	٧٦٠	٦٨٠	٦٦٠	٦٤٠	٦٠٠	٦١٠	٦٤٠	٦٦٠	٧٩٠
ترتيب مصريين دول العالم تصاعديا حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي																		
٣٦ بين ٢٥	٣٨ بين ١٢٥	٣٩ بين ١٢٥	٤٠ بين ١٢٤	٤٧ بين ٢٥	٤٦ بين ٢٥	٤٦ بين ٢٦	٤٦ بين ١٢٦	٤٧ بين ١٢٨	٥١ بين ٢٨	٤٧ بين ١٢٩	٥٣ بين ١٢٠	٤٩ بين ١٢١	٨٤ بين ٢٤	٣٧ بين ١٢٥	٣٧ بين ١٢٧	٣٦ بين ١٣٢	٤٣ بين ١٣٢	٥٠ بين ١٣٣
سنة التقرير ١٩٠٠																		
٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٧
الصفحة																		
٨٤	١٠م	١٢٨	١٤٦	١١٠	١٧٠	٢٥٦	٢٠٠	٢١٤	٢٢٠	٢٥٤	٢٠٢	٢١٠	٢٤٤	٢٥٨	٢٧٤	١٩٤	٢١٤	٢٣٢

المصدر :-

- البنك الدولى : " تقرير عن التنمية في العالم " (واشنطن ،الولايات المتحدة)الأعوام والصفحات الموضحة بالجدول .

يؤكد هذا الجدول ما سبق إيضاحه من الانتعاش الاقتصادي في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلا أن التسعينيات بدأت تشهد تحسنا ملحوظا سواء في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى أو تحسن مركز مصر النسبي بين دول العالم دلالة على نجاح سياستها الاقتصادية في التسعينيات.

على " الرغم من النمو الذى حدث في متوسط دخل الفرد سواء في الستينيات أو السبعينيات. إلا أن هذا النمو قد اتسم بسوء توزيع الدخل القومى، سواء بين الريف والحضر من جانب أو داخل الريف أو الحضر من جانب آخر، وإن كانت درجة التفاوت في التوزيع أكبر في الحضر عنها في الريف) ..... وتشير بعض الدراسات التى تتعلق بخط الفقر في مصر أن نسبة الأسر الريفية التى تحصل على دخل أقل من مستوى دخل الفقر بعدما هبطت من ٣٥% (عام ٥٨-١٩٥٩) إلى ٨ر٢٦% (عام ٦٤-١٩٦٥)، عادت إلى الارتفاع الملحوظ فوصلت إلى حوالى ٤٤% عام (٧٤-١٩٧٥) .... كما لوحظ أن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ،وما يرتبط بها من تفاوت في توزيع الإنفاق الاستهلاكي قد أخذت في النمو

السريع بشكل لافت للنظر ... مما أدى إلى بروز ظاهرة تستحق الاهتمام، وهى ظـــاهرة تركـــيز الإنفـــاق الاستهلاكي في أيدي عدد محدود في فئات الدخل العليا فيلاحظ مثلاً أن حوالـــى ٢% فقـــط مـــن الأفـــراد يستأثرون بحوالى ١٠% من الإنفاق الاستهلاكي في الحضر , كما أن نحو ٦% من الأفـــراد فـــي فئـــات الإنفاق العليا يحصلون على ما يقرب من ٢٠% من ذلك الإنفاق[١] ، وقد استمر هذا التشوه في توزيـــع الدخل القومى في الفترات المتتالية بصورة متذبذبة وهو ما يوضحه تشوه توزيع الإنفاق العـــائلى بيـــن الريف والحضر كما يظهرها الجدول التالى .

جدول رقم (١٦)

تطور توزيع الإنفاق العائلى طبقاً لشرائح الدخل

شريحة الدخل	١٩٧٥/٧٤		١٩٨٢/٨١		١٩٩١/٩٠	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
أقل ٢٠%	٦	٦ر١	٧ر٧	٧ر٤	٧ر٧	٧ر٢
٢٠-٤٠%	١١ر٣	١٠ر٧	١٣ر٧	١٢ر٩	١٣ر٥	١١ر٩
٤٠- ٦٠%	١٥ر٤	١٣ر٧	١٧ر٩	١٧	١٥ر٧	١٦ر٢
٦٠- ٨٠ %	٢١	٢٠ر٨	٢٣	٢٢ر٢	٢٢	٢١ر٦
أعلى ٢٠%	٤٦ر٣	٤٧ر٧	٣٧ر٧	٤٠ر٥	٤١ر٥	٤٣ر١
معامل جينى	%٣٩	%٤	%٢٩	%٣٢	%٣٢	%٣٥

المصدر :

- ج.م.ع. ،معهد التخطيط القومى : " مصر ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤"مرجع سابق: ص : ٢٧

يشير هذا الجدول إلى تحسن أوضاع العدالة الاجتماعية عام ٨٢/٨١ عن عام ٧٥/٧٤ أى فـــي سنوات الخطة الأولى إبان اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وذلك من خلال انخفاض معامل جينى في كل من الريف والحضر وقد يكون ذلك راجعا إلى زيادة معدلات الهجرة الخارجية ، واستفادة أسر المـــهاجرين من تحويلاتهم .

إلا أن الوضع تبدل في بداية التسعينيات مع بداية برامج الإصلاح الاقتصادى الجديدة وعاد معامل جينى للارتفاع،أى زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين شرائح المجتمع بصفة عامة، وبنفس الدرجة فـــي كل من الريف والحضر، وظل الحضر متفوقا على الريف في التفاوت الاجتماعى. وقد يعود ذلك إلى تيارات الهجرة الداخلية من الريف والحضر إلى المدينة ومن المتوقع أن تزداد حدة الفقر والتفاوت بين طبقـــات المجتمع باتباع السياسات الانكماشية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، التى بدأت مع مطلع التسعينيات بما لها من آثار على انخفاض معدلات نمو الدخل القومى ،و عدم خلق فرص عمل جديدة ... إلخ [٢] .

إن الدراسات تشير أيضا إلى تفاوت توزيع الدخل بين محافظات الجمهوريـــة، وأيضـــا تفـــاوت نصيبها من .الأفراد داخل خط الفقر ومن يعيشون في فقر مدقع كما يلى :

---

(١) محمود الكردى : " التخلف والتنمية " مرجع سابق ، ص ص ٢٧٣ -٢٧٤.

(٢) هدى محمد صبحى : " أثر السياسات الاقتصادية الجديدة على توزيع الدخل في مصر " في رمزى زكى وأخرون: " استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر " (معهد التخطيط القومى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ، رقم ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٤) ، ص : ٤٦٤.

جدول رقم (١٧)

توزيع السكان حسب خط الفقر فى محافظات الجمهورية

المحافظة	معامل جينى	%للفقراء إلى اجمالى	% لشديدى الفقرإلى اجمالى السكان	نصيب المحافظة من أجمالي الفقراء	نصيب المحافظة من أجمالي شديد الفقر
القاهرة	٠,٣٧	٣٢ر١	٦ر١٩	١٣ر٢	١١ر٤
الإسكندرية	٠,٣٩	٤٢ر٤٥	٧ر٨٩	٨ر٥	٧ر٢
بور سعيد	٠,٣٩	١٩,٥	١,٩٦	٠,٤	٠,٢
السويس	٠,٣٨	٤٠,٥	١,٨٤	١.١	١.١
الاسماعيلية	٠,٢٨	١٨,٧٥	٣.١	٠,٥	٠,٤
البحيرة	٠,٣٣	٤٣,١٣	١٢,٧	٨,٧	١١,٥
دمياط	٠,٣٨	٥,٢٧	.٧	٠,٢	٠,١
كفر الشيخ	٠,٣٦	١٨,٥٤	٤,١	١	٢
الغربية	٠,٣٤	٣١,٢٢	٨,١	٥,١	٦
الدقهلية	٠,٣٦	١٨,٢٩	٢,٨	٣,٧	٢,٦
الشرقية	٠,٣	٢١,١	٣,٤	٤	٣
المنوفية	٠,٣١	٣١,٩٩	٦,٧	٣,٥	٤
القليوبية	٠,٢٩	٤٠,٧٩	٦,٨	٧,٣	٥,٥
الجيزة	٠,٣٧	٣٥,٦٧	٧.٧	٧,٩	٧.٧
الفيوم	٠,٢٩	٣٥,٥١	٦,٣	٣	٢,٥
بنى سويف	٠,٢٩	٣٨,٦٦	٩,٨	٣,١	٣,٥
المنيا	٠,٣	٤٤,٧٨	١٠,٦	٧,٢	٧,٧
اسيوط	٠,٢٦	٥١,٦٨	١٧,٢	٧	١٠,٥
سوهاج	٠,٣٢	٤١,١٥	٨,٢	٥,٦	٥
قنا	٠,٣٥	٣٨,٣٩	١,٣	٤,٨	٦,٣
اسوان	٠,٢٤	٣٧,٦٩	٧,١	١,٨	١,٦
محافظات الحدود	٠,٢٨	٢٥,٩٢	٢,٦	١,٢	٠,٦
مصر	**٠,٣٦**	**٣٤,٢٣**	**٨**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر : المرجع السابق : ص: ٤٧٦ص: ٤٧٩.

عن بحث الدخل والإنفاق ١٩٩١/٩٠ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٣.

من خلال مقارنة قيم معامل جينى بين المحافظات نجد أن القاهرة والجيزة تحتل المركز الثالث بعد الإسكندرية وبور سعيد اللتين في المركز الأول . والسويس ودمياط اللتين في المركز الثانى ، وهو أعلى من قيمة معامل جينى على مستوى الجمهورية. وهى تشير إلى التفاوت الملحوظ في توزيع الدخل بين السكان. وفى القاهرة يوجد ١ر٣٢% من السكان في حالة فقر يمثل من يعيشون في فقر مدقع منهم ١٩.٦ %" من جملة السكان أما في أسيوط فإن ٦٨ر٥١% من سكانها في حالة فقر منهم ٢ر١٧% من جملة السكان في حالة فقر مدقع . أى أن سكانها أكثر إحساسا من غيرهم بمشكلة الفقر ، إلى جانب أنه يعطى تفسيراً لما يحدث لها من جرائم وقلاقل . حيث تشير بعض الدراسات إلى ارتباط الفقر بارتفاع معدلات الجريمة[١] كما يعكس التفاوت في توزيع الدخل بين المحافظات ويشجع البعض على الهجرة الداخلية بين المحافظات وداخلها وبدون الدخول في قضايا فرعية، فإن نقطة اهتمام الدراسة الحالية هى أحد أحياء محافظة القاهرة التى تركزت بها أعلى نسب من الفقراء والفقراء المعدمين على مستوى الجمهورية . وتشير بيانات معهد التخطيط القومى إلى إن القاهرة تقع في المركز الثالث من حيث عدد الفقراء المدقعين بعد محافظتى البحيرة وأسيوط حيث أن بها ٨ر٣٩٧ ألف نسمة بنسبة ٩ر٩% من جملة الفقراء المدفعين بالجمهورية عام [٢]١٩٩٠، أما في عام ١٩٩٦/٩٥ فقد انخفض عدد الفقراء المدقعين إلى ٢ر٢٠١ ألف نسمة بنسبة ٦٨ر٤ % من الفقراء المدقعين بالجهورية ، كما وصل إجمالي عدد الفقراء بالمحافظة إلى ٥ر٧٤٩ ألف نسمة بنسبة ٥ر٥ % من إجمالي فقراء الجمهورية البالغ عددهم ١٣٦٣٨ الف نسمة و ٨٨ر١٢% من فقراء الحضر البالغ عددهم ٧ر٥٨٢٠ ألف نسمة[٣] ، وبذلك انخفضت نسبة الفقراء بالمحافظة إلى ٨ر١٠ % من جملة سكانها وانخفض نسبة الجمهورية إلى ٩ر٣٢%" من جملة السكان وانخفض معها نسبة الفقراء المدقعين إلى ٩ر٢% من سكان محافظة القاهرة ٤ر٧% من سكان الجمهورية، وتحسن معامل جينى[٤] في نفس العام حيث انخفضت إلى ٧ر٣٣ بالقاهرة و ٦ر٣١ فى الجمهورية ٨ر٣٣ في الحضر و ٢٤ في الريف [٥] .

وهو ما يعنى تحسن صورة توزيع الدخل بين الريف والحضر، وعلى مستوى المجتمع الكلى ، رغم أنه مازال في القاهرة أعلى منه في الجمهورية. وهو أعلى معدل في المحافظات كلها بعد الإسكندرية التى وصل معامل جينى بها ٢ر٣٧ .

وفي تقدير توزيع السكان حسب مستوى المعيشة اتخذ فريق التنمية البشرية المصرى عدداً من المؤشرات لحساب نسبة الفقراء وغير الفقراء في مصر ، وكان من الاعتبارات التي اتخذتها في ذلك اعتبار أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد داخل الأسرة هو أفضل مؤشر لمستوى معيشة الأسرة ، وتم علي أساس ذلك تحديد خطوط للفقر في كل من مصر والريف والحضر للفرد والأسرة ، وكان خط الفقر علي أساس الإنفاق له حد أعلى وحد أدني ، وكانت قيم خطوط الفقر علي أساس الإنفاق هي

---

[١] عزيزة عبد الرازق : " أثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على أحول الفقراء بمصر " رمزى زكى وأخرون : " استشراف بعض الآثار المتوقعة السياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر " ج ،(معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم ٨٩ ، سبتمبر ١٩٩٤) . ص ص : ٥٤-٥٤١

[٢] ج.م.ع. . معهد التخطيط القومى :"تقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٤ "مرجع سابق ، ١٢١ .

[٣] ج.م.ع. . معهد التخطيط القومى :"تقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٦ "مرجع سابق ، ص : ١٤١ .

[٤] معامل جينى هو مقياس العدالة التوزيع بين الأفراد ويستخدم البعض مقياسا من صفر إلى الوحد الصحيح والبعض الآخر مقياسا بارقام صحيحة من صفر الى ١٠٠ وكلما اقتربت القيمة من الصفر كان ذلك دلالة على ارتفاع مستوى العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد والعكس صحيح .

[٥] المرجع السابق ص: ١٥٣ .

(٨١٤و١٠٩٨جنيه) في مصر و(٩٦٨و١٣٢٦ جنيه) في الحضر و (٦٩٦و٩٢٤ جنيه) في الريف . ومنها يتضح الانخفاض الشديد لقيمة خط الفقر في الريف ، وقد تم توزيع السكان تبعا لذلك إلي الفئات التالية [1].

١-غير فقراء : من ينفقون أعلي من خط الفقر الأعلى علي أساس الإنفاق .

٢-فقراء معتدلون : من يعيشون بين خطي الفقر الأعلى والأدنى علي أساس الإنفاق .

٣-فقراء : من يعيشون بين خط الفقر المبني علي سلة الطعام وخط الفقر الأدنى علي أساس الإنفاق .

٤-فقراء مدقعون وهم من يعيشون تحت خط الفقر المبني علي سلة الطعام .

وكانت نسبة السكان في كل من الفئات السالفة كما يلي :

جدول رقم (١٨)

توزيع سكان الجمهورية تبعا لمستوى المعيشة

	مصر	حضر	ريف
الفقراء ومنهم :	٢٢.٩	٢٣,٣	٢٢,٥
فقرا مدقعون	٢٧,٤١	٢٧,١	٢٧,٧١
فقراء معتدلون	٣٥.١	٢٦,٩	٢٢,٥
غير فقراء	٥٢.-	٤٩,٨	.٥٥-

المصدر : ج.م.ع. بمعهد التخطيط القومي : " مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦" مرجع سابق، ص:٢٥.

ومنها يتضح أن نسبة الفقر في الحضر أعلي منها في الريف ، ولكن الفقراء المدقعين في الحضر أقل منهم في الريف . وبصفة عامة فإن حوالي نصف السكان في كل من الريف والحضر يعانون بصورة أو بأخرى من الفقر بدرجاته المختلفة .

تكتسب هذه المؤشرات أهميتها من حيث تركز الفقراء بصفة عامة في المناطق العشوائية، والتى تضم القاهرة عدداً غير قليل منها حيث وجد أنه في عام ١٩٨٦ كان " حوالى ٥٠% من سكان محافظة القاهرة يعيشون في ثمانى مناطق فقيرة وعشوائية داخل هذه المحافظة . وبناء عليه يمكن التفكير في هذه المناطق على أنها أحزمة الفقر فى القاهرة الكبرى، كما هو الحال في معظم المدن

[1] ج.م.ع . معهد التخطيط القومي : مصر – تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ " مرجع سابق ، ص:٢٤-٢٥.

الرئيسية في المحافظات الأخرى بمصر ، وتوجد في هذه الأحزمة حلقة مفرغة تربط بين الفقر والإسكان العشوائى، وعدد من المشاكل الاجتماعية والثقافية والتعليمية الخطيرة ، ومنذ عام ١٩٩٣ قفزت مشكلة الإسكان العشوائى إلى قمة اهتمامات الحكومة المصرية. وقد بلغ إنفاق الحكومة في هذا المجال حوالى ١٣٣٥ مليون جنيه خلال الفترة من مايو ١٩٩٣ إلى نهاية١٩٩٥"[١] ، أما في عام ١٩٩٧/٩٦ خصص ١٦١ مليون جنيه بهدف تطويرها تم توزيعها على النحو التالى [٢]

-٥ر٦٢ مليون جنية لإقليم القاهرة الكبرى بنسبة ٥ر٣٩% من جملة الاستثمارات لتطوير ١٢٦ منطقة عشوائية بها .

-٥ر٣٤ مليون جنيه بنسبة ٧ر٢١% من جملة الاستثمار لإقليم جنوب الصعيد، الذى يضم ١٤٤ منطقة عشوائية .

- ٨ر٣١ مليون جنيه بنسبة ١ر٢٠% من جملة الاستثمارات لإقليم شمال الصعيد ،الذى يبلغ عدد المناطق العشوائية به ١١٠ منطقة .

- ٨ر١٧ مليون جنيه بنسبة ٢ر١١% من إجمالى الاستثمارات لإقليم الإسكندرية الذى به منطقة عشوائية .

- ٨ر١١ مليون جنية بنسبة ٥ر٧% من جملة الاستثمارات لتطوير ٨٤ منطقة عشوائية بمحافظة أسيوط . وتوجه هذه الاستثمارات إلى توفير خدمات المياه النقية والصرف الصحى والكهرباء ورصف الطرق بالمناطق العشوائية .

بالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية كملطف للآثار السليمة الناتجة عن برامج التنمية الاقتصادية التى اتبعت منذ بداية التسعينيات- على الطبقات الحساسة في المجتمع [٣] . كان له دور كبير في علاج مشكلة الفقر من خلال توفير فرص عمل كما سبق إيضاحه آنفا وذلك ضمن استراتيجية عامة لتخطى الفقر في خمسة برامج هى الأشغال العامة وتنمية المجتمع وتنمية المشروعات الصغيرة وتنمية القوى البشرية والتنمية المؤسسية ، وتتغير هذه البرامج تبعا للمجموعات المستهدفة منها [٤] . إن مواجهة الفقر مسئولية قومية تمس الجميع ويجب عليهم الاضطلاع بها حيث إن البيئة الاقتصادية في المجتمعات الفقيرة لها التأثير السائد على الاتجاهات الاجتماعية فالفقير لا يهتم بشيء مثل اهتمامه بفقره وكيفية تخفيف آثاره [٥] .

---

(١) ج.م.ع ، معهد التخطيط القومي :" تقرير التنمية البشرية – مصر ١٩٩٦ " مرجع سابق ، ص: ٥ .

(٢) ج. م. ع. ، وزارة التخطيط : " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٧/٩٦ " ، مرجع سابق : ص ص : ٥١٥ - ٥١٠ .

(٣) Government of Egypt, Social Fund For development and EDI World Bank . " Position paper Social funds. Social Action programs,and poverty Alleviation " , social Fund for Development, Egypt, Cairo, December,1998, P.2.

(4) Ibid. P. P. 29-30

(٥) Simpson ,JohnE . and Donagh , Edwardc., " socia prpblems, persis tent Challenges " . New Yoek ,Holt Rinehart and Winston Inc ,1965) p.12.